الْمُسْتوى الصّوتيّ مِنَ اللُّغاتِ الرَّديئَةِ في كِتابِ سيبويه

*محمد العزام، محمد عواد**

ملخص

يَنْبَسِطُ الْحَديثُ في هذا الْبَحْثِ حولَ حُكْمِ الرَّداءَةِ الَّذي جاءَ بِهِ سيبويه (ت180هـ) في كتابِهِ)الْكِتاب (واسِماً بِهِ بَعْضَ الْمَسائِلِ اللُّغويَّةِ، وَيَخْتَصُّ الْحَديثُ في مُناقَشَةِ الْمُسْتوى الصّوتي الْمَحْكومِ عَليهِ بالرَّداءَةِ عِنْدَهُ، فَالْبَحْثُ كَفيلٌ بِتَفْسيرِ مُسوّغاتِ التَّرْديءِ وَإِعْلالاتِ الصّيغَةِ الْمُرَدَّأَةِ لِذلِكَ، غَدا الْبَحْثُ، يَسْتَكْشِفُ الضّابِطَ الْعِلْميَّ لِحُكْمِ الرَّداءَةِ، ولاسيما أَنَّها مَسْأَلَةٌ لازَمَتْ توجيهَ لِسانِ النّاطِقينَ إبانَ طَليعَةِ التَّفْكيرِ اللُّغويّ، سواءٌ كانَ هذا التَّفْكيرُ يَسْتَكْشِفُ قواعِدَ اللُّغَةِ أَم يَقْوَمُ كِفايَةَ الْأَلْسِنَةِ.عَلى أَنَّ الْأَهَمِّيَّةَ الَّتي يَكْتَسِبُها الْبَحْثُ تَرْتَبِطُ بِالْكَشْفِ عَنِ الْمُسوّغاتِ الدّقيقةِ لِلرَّداءَةِ، وَعَنْ إِمْكانيَّةِ الْفَرْقِ بينَ حُكْمينِ مِنْ نَحو: (رَديئَة، رَديئَة جدّاً، غَلَط، قَليل رَديء)، أَمْ هوَ مِنْ قَبيلِ التَّشاكُلِ وَحسْبُ؟.

الكلمات الدالة: الرَّديءُ، الْمُسْتوى الصّوتيّ، الْكِتاب، سيبويه.

المقدمة

يَلْمَحُ الْمَرْءُ أَثْناءَ تَقليبِهِ النَّظَرَ في كِتابِ سيبويه الْمَسائِلَ الْمَوصوفَةِ بالرَّداءَةِ، وكثيراً ما نَجِدُ اللُّغَةَ تُنْسَبُ إلى موطِنٍ جُغرافيٍّ مَقْصودٍ، مَنْ نَحوِ: (واعْلَمْ أَنَّ قوماً مِنْ رَبيعَةَ، وَقالَ ناسٌ مِن بَكْرِ بنِ وائِلٍ...)، فَهَلْ يُمْكِنُ لِلْمَرْءِ، أَنْ يَدْفَعَ مِثْلَ هذِهِ التَّراكيبِ الْمُرَدَّأَةِ، لاعْتِباراتٍ مَكانيَّةٍ، أَمْ تُراهُ هادياً نَفْسَهُ إلى اعْتِباراتٍ تُغايِرُ مَكاناً ما وَزَماناً آخَرَ؟ ويَرومُ الْبَحْثُ في خِضَمِّ الصّورَةِ الآنِفَةِ الوُقوفَ عِنْدَ اسْتِشْهادِ سيبويه بِبَعْضِ مَنِ اسْتَقَرَّتْ عَليهِمُ الْعَرَبُ في الاسْتِشْهادِ بِأَقوالِهِمْ، نَحو الْحُطيئَةِ، وزُهيرٍ، وَغيرِهِما، فَجاءَ مُؤَلِّفُ (الْكِتاب) بِحُكْمِ الرَّداءَةِ عَلى بَعْضِ اسْتِعْمالاتِهِمْ. وَجَرّاءَ ذلِكُمْ كُلِّهِ، وَما عُرِضَ في صَدْرِ الْبَحْثِ مِنْ مُلَخَّصٍ وَفْقَ إِشاراتٍ تَصْريحيَّةٍ لِمَضْمونِهِ، تَتَضِّحُ أَمامَ الْقارِئِ مُشْكِلَةُ الدِّراسَةِ الْمَبْنِيَّةُ عَلى إِقامَةِ الصِّلَةِ بينَ حُكْمِ الرَّداءَةِ في الْمُسْتوى الصّوتيّ عِنْدَ سيبويه، وَمُسوّغاتِ التَّرْديءِ الَّتي قَدْ تَتَلاقى مَعَ أُسُسٍ عَقْليَّةٍ أو نَقْليَّةٍ.

ويَرْتَكِزُ الْبَحْثُ عَلى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَهْدافِ الَّتي يَسْعى مِنْ خِلالِها إلى حَصْرِ الْمواطِنِ الْمَحْكومِ عَليها بالرَّداءَةِ عِنْدَ سيبويه، ولا سيّما الْمَسائِلَ الصّوتيَّةَ. وَمِنْ ثَمَّ يَجْري تَقْريبُ الْكَلامِ عَليها، وَفْقَ تَتَبُّعِها وَمُناقَشَتِها وَتَحْليلِها، وَمِنْ بَعْدُ، تَتَأَتّى مَعْرِفَةُ أَساسِ رَداءَتِها، والوُقوفُ عِنْدَ مَعاييرِها. وَمِنْ هُنا، يَسْتَعينُ الْبَحْثُ الْحالي بِالْمَنْهَجِ الوَصفيِّ القائِمِ على تَتَبُّعِ المَنْهَجِ الّذي اتّبعهُ سيبويه في التّعامُلِ مَعَ الأَداءاتِ الموصوفَةِ بالرَّداءَةِ، وتوجيهِها توجيهاً علمياً موضوعيّاً، بالاسْتِنادِ إلى الْميادينِ الْمَعْرِفيَّةِ وَالْفِكْريَّةِ ذاتِ الصِّلَةِ الْمُباشِرَةِ بموضوعِ دَرْسِ الْبَحْثِ، وَمِنْها الدّراساتُ السّابِقَةُ، نحو: "التَّصْنيف اللُّغويّ بينَ الْمَقْبوليَّةِ وَالْأَفْضَليَّةِ" لِلْباحِثِ عمر أبو نوّاس، وبَحْثٌ ثانٍ بِعُنوانِ: "اللُّغات الرَّديئة في الْأَبْنيَةِ وَالْأَصواتِ" لِلْباحِثِ عليّ بنِ مُحمّد الشّهري، وَبَحْثٌ آخَرُ بِعُنوانِ: "الْمُسْتوى الثّاني مِن مُستوياتِ الاسْتِعْمالِ اللُّغوي عِنْدَ سيبويه" لِلْباحِثِ جَزاء الْمَصاروة. وَرَغْمَ هذهِ الْمُحاوَلاتِ، يَجيءُ هذا الْبَحْثُ مُجَليّاً مَفاهيمَ الرَّداءَةِ الخارِجَةِ عَنْ تَحْديدِها في إِطارٍ كَميٍّ وَحسْبُ، ويَكْشِفُ في مَضامينِهِ عَنْ عِلَلِ الرَّداءَةِ القائِمَةِ عَلى مَلاحِظَ عِلْميَّةٍ عِنْدَ سيبويه؛ فَقَدْ أَثْبَتَ الْبَحْثُ نَظْرَةَ سيبويه الموضوعيّةَ في إِصْدارِ حُكْمِ الرَّداءَةِ عَلى الْمُسْتوى الصّوتيّ في كِتابِهِ.

الرَّديءُ بينَ الْحَقْلِ الْمُعْجَميّ والدَّلالَةِ الاصْطِلاحيَّةِ

الوُقوفُ عَلى مَفْهومِ الرَّديءِ وَتَتَبُّعُ مَظاهِرِهِ يَسْتوجِبانِ التَّعْريفَ بالدَّلالَةِ اللُّغويَّةِ الَّتي تَنْبَثِقُ عَنِ الْجَذْرِ اللُّغويّ لِمادَّةِ (رَدَأَ)، وبالنَّظَرِ إلى الْمَعاجِمِ فَإِنّنا نَجِدُ الرَّديءَ يَحْفَلُ بِمَعانٍ تُخْرِجُهُ عَنْ دائِرَةِ الْمِثاليَّةِ في الْأَداءِ اللُّغويّ؛ إِذْ يُلْحَظُ أَنَّ الْخَليلَ أورَدَ الرَّديءَ بِمَعْنى التَّهَوُّرِ وَالْهَلاكِ، حينَ قالَ: "والتَّرَدّي: التَّهَوُّرُ في مَهواةٍ، وَالْمُتَرَدّيَةُ الَّتي تَرَدَّتْ في بِئْرٍ أو هوَّةٍ فَهَلَكَتْ" (الفراهيدي، د.ت). وَأَرْدَفَ الجوهَريُّ مِنْ بَعْدُ قائِلاً: "رُذالُ كُلِّ شيءٍ: رَديئُهُ" (الجوهري، 1990) فَجَعَلَ الرَّديءَ وَالْمَرذولَ مُتَرادِفينِ. وابْنُ فارِسٍ يُلْحِقُ

*الجامعة الاردنية. تاريخ استلام البحث 2020/1/6، وتاريخ قبوله 2020/2/25.

©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الرَّديءَ بِالْفاسِدِ عِنْدَ قولِهِ: "أَرْدَأْتُ: أَفْسَدتُّ". (ابن فارس، 1979) ويَتوالى السّادَةُ الْعُلَماءُ عَلى وَسْمِ الرَّديءِ بِأوصافٍ تُبْعِدُهُ عَنْ دائِرَةِ الْمِثاليَّةِ، فَنَقَعُ على مَعْنى الزّائِفِ عِنْدَ ابْنِ سيدَة في قولِهِ: "الدِّرْهَمُ الزّائِفُ وَهوَ الرَّديءُ". (ابن سيدة، 2000) ويَزيدُ ابْنُ مَنْظورٍ صِفَةً أُخْرى للرَّديءِ فيَقول: "الرَّديءُ: الْمُنْكَرُ الْمَكْروهُ".(ابن منظور، 2003)

وإِنَّ الْمَلْحَظَ الَّذي يَسْتَحْقُّ الْمُتابَعَةَ بِشَأْنِ الْمَعاني الْمُقَدَّمَةِ يَكادُ يَنْحَصِرُ في الاتِّفاقِ الْحاصِلِ بينَ أَنْظارِ الْعُلَماءِ السّابِقَةِ، وَفْقَ بيئاتٍ وَأَزْمانٍ مُغايِرَةٍ، عَلى مَنْظومَةِ الرَّديءِ؛ إِذِ انْقادَتْ أَفْهامُهُمْ في جَعْلِهِ مُقابِلَ الْجيِّدِ مِنَ الْأُمورِ وَالْأَشْياءِ. وَرَغْمَ ذلِكَ، فَإِنَّ تِلْكَ الْمُحاوَلاتِ الآنِفَةَ الَّتي جاءَتْ في فَلَكِ التّوجيهِ الدّلاليّ تُفْرِزُ في ذِهْنِ الْباحِثِ اجْتِهاداتٍ أُخْرى تُفْضي إِلى التَّحْقيقِ في الدّلالَةِ اللُّغويَّةِ للرَّديءِ مِنْ جِهَةٍ، والدّلالَةِ الاصْطِلاحيَّةِ لِلْمادَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى، فَثَمَّةَ عَلامَةٌ توجيهيَّةٌ يُرْكَنُ إِليها في هذا الصَّدَدِ، إِنْ نَحْنُ رُحْنا إِلى أَنَّ الرَّديءَ مُسْتَلٌّ مِنَ الدَّرْسِ النَّقْديّ، وَهذِهِ مَلْحوظَةٌ ذاتُ قيمَةٍ في هذا السّياقِ، تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ ما يَنْطوي في أَذْهانِ الْمُعْجَميّينَ مِنْ عِلَّةٍ دَقيقَةٍ، في شَأْنِ الرَّديءِ، وَلا مَناصَ مِنَ الاعْتِرافِ –أَحياناً– أَنَّ الْمَفْهومَ يَرْتَدُّ في ذِهْنيَّةِ بَعْضِنا إِلى رَدِّ الشَّيءِ الْمُرَدَّئِ واعْتِبارِهِ مَحْظوراً، وهذا يُومِئُ إِلى الْقولِ بِثَلاثِ مَلْحوظاتٍ:

الأولى، يَبْدو أَنَّ الرَّديءَ ليسَ بِمَعْزِلٍ عَنْ طَليعَةِ التَّفْكيرِ النَّقْديّ عِنْدَ الْعُلَماءِ؛ فالرَّديءُ مَسْأَلَةٌ نَقْديَّةٌ لِما يَشْهَدُهُ الْمَرْءُ مِن مَعانٍ دارَتْ في فَلَكِ الْعُدولِ عَنْ جيِّدِ الْأَشْياءِ وَمِثاليَّةِ الْأُمورِ، فَكَأَنَّ الْمُعْجَميّينَ وَأَصْحابَ الصَّنْعَةِ اللُّغويَّةِ يُعَرِّفونَ الرَّديءَ وَفي أَذْهانِهِمْ قارٌّ مَفْهومُ النَّقْدِ الْمَبْنيُّ عَلى تَمييزِ الْجيِّدِ مِنَ الرَّديءِ، فَلِهذا الاعْتِبارِ يَحْسُنُ أن يوضَعَ الرَّديءُ في دائِرَةِ النَّقْدِ، لا الْجَمالِ. (يُنظر: الرّيامي، 2017، ص303) بِمَعْنى، أَنَّ السَّلَفَ –مُعْجَميّينَ وَلُغويّينَ– أَقْبلوا عَلى تَعْريفِ الرَّديءِ مُنْطَلِقينَ مِن مَفهومِ النَّقْدِ الْمُتَعَلِّقِ بِتَمييزِ وَظيفَةِ الصِّفَةِ (الرَّديء)، دونَ تَحييدٍ مِنْهُمْ لِمَفْهومِ النَّقْدِ؛ لِذلِكَ اكْتَسَبَ مَعانيَ لغويَّةً مُتَعَدِّدَةً تَتَقاطَعُ دوماً فيما بينَها لِتُفْرِزَ مَفْهوماً مُشْتَقّاً مِنَ النَّقْدِ.

الْمَلْحوظَةُ الثّانيَةُ، مُؤَسَّسَةٌ عَلى ما أَفْضَتْ بِهِ الْمَلْحوظَةُ الأولى؛ إِذِ إِنَّ فِكْرَةَ التَّمييزِ في النَّقْدِ، تَقومُ عَلى اعْتِباراتٍ مُحَدَّدَةٍ، غيرِ اعْتِباطيَّةٍ، فالنَّقْدُ مَبْنيٌّ عَلى قياسٍ يُمْكِنُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسيرَ وَفْقَ هَديِهِ ليَميزَ بينَ الجيِّدِ والرَّديءِ، وانْطِلاقاً مِنَ الْمَلْحوظَةِ الأولى، كونَ الرَّديءِ مُتَأَسِّساً عَلى فِكْرَةِ النَّقْدِ، فَإِنَّ السّياقَ يَفْرِضُ مَلْحوظَةً ثانيَةً تَصِفُ الرَّديءَ بِأَنَّهُ يَرْتَكِزُ عَلى الْقياسِ، فَهوَ قائِمٌ عَلى أدواتٍ وَمُسوّغاتٍ واعْتِباراتٍ. ويَبْدو أَنَّ تينَكَ الْمَلْحوظَتينِ تُؤَسِّسانِ عِنْدَ الْمَرْءِ، في مَرْحَلَةٍ تاليَةٍ، مَلْحوظَةً ثالِثَةً تُنادي بِضَرورَةِ اعْتِبارِ الْجيِّدِ والرَّديءِ –لُغويّاً– رُتْبَةً مِنْ مَراتِبِ الْأَشياءِ، جيِّدَةً كانَتْ أَمْ رَديئَةً، وَعَلى نَحوِ هذا يَقَعُ التَّسْليمُ بِأَنَّ الرَّديءَ غيرُ مَرْدودٍ في جَميعِ الْميادينِ الْمُعْجَميَّةِ، وَأَجْلَ تَدارُكِ الْحَقِّ في السّياقاتِ السّابِقَةِ يَتَقَدَّرُ لِلْمَرْءِ أَنَّ الرَّديءَ قَدْ يَخْضَعُ في إِطارِهِ الْمُعْجَميّ تَصاقُباً مَعَ الدّلالَةِ الاصْطِلاحيَّةِ لِجُمْلَةِ الْمُعادَلاتِ الْمُفْتَرَضَةِ الآتية:

الْحُكْم النَّقْديّ الْقياسيّ	الْمَعْنى اللُّغوي	الدّلالة الاصْطِلاحيَّة طِبْقاً لِأَصْحابِ الصَّنْعَةِ النَّحويَّةِ
الرَّديء	النّهوُر وَالْهَلاك	أَيْ أَنَّ مَعْشَرَ النّاطِقينَ تَكَلَّموا دونَ تَدبيرٍ لِشُؤونِ القياسِ وَالْأَشْهَرِ، فَهَلَكوا.
	الْمَرْذول	أَيْ أَنَّ مَعْشَرَ النّاطِقينَ اسْتَجْدوا في كَلامِهِم الْخَسيسَ الْبَعيدَ عَنِ الْمَأْلوفِ.
	الْفاسِد	أَيْ أَنَّ مَعْشَرَ النّاطِقينَ فَسَدَتْ أَلْسِنَتُهُمْ لانْحِرافِهِمْ عَنِ القياسِ والْمَأْلوفِ.
	الزّائِف	أَيْ أَنَّ مَعْشَرَ النّاطِقينَ توهَّموا الْقياسَ فَرُميَ كُلامُهُمْ بالزّيفِ.
	الْمُنْكَر وَالْمَكْروه	أَيْ أَنَّ مَعْشَرَ النّاطِقينَ ارْتَكَبوا مَحْظوراً في دائِرَةِ الْقياسِ.

ويَتَأَسَّسُ عَلى هذا القول بِأَنَّ الرَّديءَ مِنَ اللُّغاتِ أَدْنى دَرَجَةً مِن مُستوياتِ الْحَسَنِ والقويّ وغيرِهما (يُنْظَر: الحميداوي، 2008، ص183)، لِذلِكَ فَإِنَّ الرَّديءَ قَدْ يَنْطَلِقُ مِنْ عِلَّةٍ قياسيَّةٍ ضَعيفَةٍ مَشْفوعَةٍ بِالْقِلَّةِ، وَبِإِزاءِ هذا الطَّرْحِ قَدْ يُخْتَلَفُ في إِقْحامِ الرَّديءِ ضِمْنَ أَحْكامٍ عدَديَّةٍ وَحَسْبُ، يقولُ أَحَدُ الْباحِثينَ: "إِنَّ وَصْفَ اللُّغَةِ بالرَّداءَةِ يَرْجِعُ إِلى قوَّةِ اللُّغَةِ وَضَعْفِها في الْقياسِ مُقارَنَةً مَعَ اللُّغَةِ الْمُطَّرِدَةِ قياساً، وَليسَ لوَصْفِها بالرَّداءَةِ أيّ عَلاقَةٍ بِالْجانِبِ الْكَمّيّ وَالْعَدَديّ". (القواسمة، 2007، ص32) وَمِنْ أَجْلِ الْخُروجِ مِنْ دائِرَةِ التَّقْديرِ الْفَرَضيَّةِ، والتَّأْسيسِ لِفَهْمٍ اصْطِلاحيٍّ قائِمٍ عَلى الْعِلْميَّةِ، فَالْمَنْطِقُ يَفْرِضُ فَحْصَ ما تَقَدَّمَ مِنْ مَعانٍ مُعْجَميَّةٍ سابِقَةٍ عَلى ما عَقَدَهُ سيبويه تَحْتَ بابِ الاسْتِقامَةِ مِنَ الْكَلامِ وَالْإِحالَةِ؛ انْطِلاقاً مِنْ أَنَّهُ يَعْقِدُ في هذا التَّقْسيمِ مَراتِبَ لِلْكَلامِ بينَ مُسْتَقيمٍ وَغيرِ مُسْتَقيمٍ، ويَبْني اسْتِقامَةَ الْكَلامِ عَلى الْقياسِ (تَرْكيب الْجُمْلَةِ)، ويُلْحِقُ الاسْتِقامَةَ بِلاحِقَةٍ نَقْديَّةٍ تَخْتَصُّ حيناً بِالدّلالَةِ أَوِ الظَّرْفيَّةِ

أوِ الرُّتْبَةِ؛ لِذلِكَ جاءَ فَحْصُ الْمَعاني الْمُعْجَميَّةِ للرَّديءِ مُرْتَكِزاً عَلى تَقْسيمِ سيبويه لِمَراتِبِ الْكَلامِ، وَمُبَرَّراً لِفَهْمِ اللواحِقِ النَّقْديَّةِ الأخرى، وَقياسِها عَلى (الرَّديء) وَفَحْصِها في إطارِ الْمُستوى الصّوتيّ. وَفيما يَلي، جَدوَلٌ تالٍ يوَضِّحُ مِعيارَ سيبويه في اسْتْقامَةِ الْكَلامِ أو عَدَمِهِ مِنْ عِدَّةِ أوجُهٍ: (يُنظر: سيبويه، 2009، 25/1)

تَصْنيفُ الْكَلامِ عِنْدَ سيبويه	الْمِثال	التَّعْليل
الْمُسْتَقيمُ الْحَسَنُ	أَتيتُكَ أَمْس. سآتيكَ غَداً.	الْجُمْلَتان اسْتَقامَتا في التَّرْكيبِ وَجَرَتا عَلى الْقياسِ، وَحَسُنَ فيهِما الْمَعْنى.
الْمُسْتَقيمُ الْمُحالُ	أَتيتُكَ غَداً. سآتيكَ أَمْس.	الْجُمْلَتان اسْتَقامَتا في التَّرْكيبِ وَجَرَتا عَلى الْقياسِ، لكِنْ نُقِضَ فيهِما الْمَعْنى (الظّرف) وَصارَ مُحالاً فيهِما صِحَّةُ الدَّلالَةِ.
الْمُسْتَقيمُ الْكَذِبُ	حَمَلْتُ الْجَبَلَ. شَرِبْتُ ماءَ الْبَحْر.	الْجُمْلَتان اسْتَقامَتا في التَّرْكيبِ وَجَرَتا عَلى الْقياسِ، لكِنَّ الْمَعْنى فيهِما خَرَجَ عَنِ الْحَقيقَةِ فَصارَ كَذِباً في الدَّلالَةِ.
الْمُسْتَقيمُ الْقَبيحُ	قَدْ زيداً رَأيتَ. كي زيدٌ يَأْتيكَ.	الْجُمْلَتان اسْتَقامَتا مِنْ حيثُ الْأَلْفاظُ، لكنَّ الرُّتْبَةَ أوِ الموقِعيَّةَ اخْتَلَّتْ في عَناصِرِ تَرْكيبِ الْجُمْلَتينِ، فاسْتُقْبِحَتا.
الْمُحالُ الْكَذِبُ	سوفَ أَشْرَبُ ماءَ الْبَحْرِ أَمْس.	الْجُمْلَةُ تَعارَضَتْ مَعَ واقِعِ الْإِحالَةِ بينَ ظَرْفِ ماضٍ وَفِعْلٍ حاضِرٍ، وَخَرَجَتْ عَنِ الْحَقيقَةِ في معْناها، فَصارَتْ كَذِباً.

ولَعَلَّ الْمُتَتَبِّعَ لِلْجَدْوَلِ السّابِقِ يَعْثُرُ عَلى مِعيارينِ اثْنينِ مُتَلازِمين عِنْدَ سيبويه، الأوَّلُ مِنْهُما معيارٌ لاسْتِقامَةِ الْجُمْلَةِ مِنَ الوِجْهَةِ التَّرْكيبيَّةِ، والْمِعيارُ الثّاني مِعيارٌ لاسْتِحْسانِ الْمَعْنى في الجُمْلَةِ عينِها مِنَ الوِجْهَةِ الدَّلاليَّةِ. لكِنَّ الْمُخْتَصَّ يَجِدُ نَفْسَهُ مُضطَرّاً لِعَقْدِ الْفَرْقِ بين الْأَوصافِ السّابِقَةِ؛ فالْأَحْكامُ الَّتي أَطْلَقَها سيبويه بإِضافَةِ إلى الْأَمْثِلَةِ الَّتي ساقَها تَكْشِفُ عَنْ مَقْصَدِ سيبويه في اعْتِبارِ الْمُسْتَقيمِ حُكْماً نَقْديّاً مَخْتَصّاً بِتَرْكيبِ الْجُمْلَةِ وَفْقَ مُقْتَضياتِ الْقياسِ في الْعَرَبيَّةِ، بينَما يَنْقادُ الْمَرْءُ إلى اعْتبارِ الْمُحالِ والْكَذِبِ وَالْقَبيحِ بِمَثابَةِ لواحِقَ نَقْديّةٍ مُخصوصَةٍ بِعَدَمِ تَناسُبِ الْقَرينَةِ الظَّرْفيَّةِ، وَعَدَمِ تَناسُبِ الْقَرينَةِ الدَّلاليَّةِ، وَعَدَمِ تَناسُبِ قَرينَةِ الرُّتْبَةِ في نِظامِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبيَّةِ، عَلى التّوالي.

وَعَلى ذلِكَ، يَتَّضِحُ أَمامَ الدّارِسِ أَنَّ الْكَلامَ الْمُسْتَقيمَ عِنْدَ سيبويه رُكْنٌ أَساسيٌّ لِصِحَّةِ الْجُمْلَةِ صِحَّةً تَرْكيبيَّةً، لا يَعْتورُها أيّ نَقْضٍ مِنْ دعائِمِ الْقياسِ والسَّماعِ، وَعَليهِ فَإِنَّ الاسْتِقامَةَ رُكْنٌ وَحُكْمٌ في آنٍ، لا سَبيلَ مِنْ تَشْتيتِهِما في خواطِرِ الدّارِسينَ، وَدليلُ ذلِكَ مَأْنوسٌ بِالْأَمْثِلَةِ الَّتي مَثَّلَ بِها سيبويه، إِذْ قَدَّمَ الْجُمَلَ جَميعَها صَحيحَةً مِنَ الْوِجْهَةِ التَّرْكيبيَّةِ، لكِنَّها تَفاوَتَتْ مِنْ عِدَّةِ أوجُهٍ، وبيَّنَ ذلِكَ بواسِطَةِ اللّواحِقِ النَّقْديَّةِ الَّتي دَعَمَ بِها حُكْمَ الاسْتِقامَةِ؛ فَلاحِقَةُ النَّقْدِ (الْمُحال) جاءَتْ لِتُفْصِحَ عَنْ خَلَلِ الْقَرينَةِ الظَّرْفيَّةِ مِنَ الْوِجْهَةِ الدَّلاليَّةِ، وَنظيرُ ذلِكَ لاحِقَةُ النَّقْدِ (الْكَذِب) الَّتي أَتى بِها لِيُصوِّرَ خُروجَ الدَّلالَةِ عَنِ الْوِجْهَةِ الاجْتماعيَّةِ لِلُّغَةِ، وَأَخيراً حَدَّدَ لاحِقَةَ النَّقْدِ (الْقَبيح) باضطِّرابِ الرُّتْبَةِ في الْكَلامِ. وَفي الْمُجْمَلِ، فَإِنَّ سيبويه عَقَدَ للاسْتِقامَةِ باباً –فَضْلاً عَنْ عَلاقاتِ النَّحوِ– لِيُفْصِحَ عَنْ قوَّةِ الْقياسِ الَّتي تَسوقُ النّاطِقينَ إلى الْمِثاليَّةِ في الْأَداءِ، وَفي هذا الْمقامِ تَتَحَقَّقُ غايَةٌ أولى لِلْبَحْثِ مِنَ اعْتِبارِ الاسْتِقامَةِ حُكْماً، و(الْمُحال) و(الكذب) و(القبيح) لواحِقَ نَقْديَّةً تُعْنى بِضَروراتٍ لُغويَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ. ويَنْضوي بِمِظَلَّةِ السِّلْسِلَةِ السّابِقَةِ الْكَمُّ الوَفيرُ الَّذي يُعْثَرُ عَليهِ في كِتابِ سيبويه مِنْ أَمْثِلَةِ اللواحِقِ النَّقْديَّةِ؛ فَالْكِتابُ مَليءٌ بِـ (الرَّديء) وَ(الضّعيف) وَ(الْحَسَن) وَ(القويّ) وَ(القبيح) وَغيرها مِنَ اللّواحِقِ النَّقْديَّةِ الْأُخْرى الَّتي قَدَّمَها سيبويه مِنْ خِلالِ نَقْدِ كَلامِ مَنْ سَبَقوهُ أو عاصَروهُ أو مِنْ خِلالِ نَقْدِ الْعامَّةِ في أَخْطائِهِمُ الْمُجْتَرَحَةِ (يُنْظَر: البرزنجي، 2006، ص96)، لِيَتَوَلَّدَ مِنْ بَعْدُ تَساؤُلٌ مَسيسٌ بِالْبَحْثِ الحالي: هَلْ جاءَ سيبويه في اعْتبارِ الرَّديءِ كَحُكْمٍ نَقْديٍّ أَمْ لاحِقَةٍ نَقْديَّةٍ مَعْنيَّةٍ بِشَأْنٍ مُحَدَّدٍ مِنْ ضَروراتِ الدَّرْسِ اللُّغويِّ؟ فيَصيرُ الْقولُ وَفْقَ مُقْتَضياتِ تَصْنيفِ الْكَلامِ عِنْدَ سيبويه: (مُسْتَقيمٌ رَديءٌ) أَمْ (رَديءٌ) وَحَسْبُ؟ ثُمَّ هَلِ انْحَصَرَ (الرَّديءُ) في ضَروراتِ الدَّرْسِ اللُّغويِّ الَّتي أشار إليها سيبويه أَثْناءَ تَصْنيفِهِ الْكَلامَ نَحوَ: (قَرينَة الظّرْفيَّة، أوِ الْوِجْهَة الدّلاليّة، أوِ الرُّتْبَة) أَمْ تُراهُ احْتَكَمَ

إلى ضَرورات أُخْرى تَرْتَدُّ إلى الْقياسِ والسّماعِ؟

ولَعَلَّ أَكْثَرَ ما يوضّحُ مِثْلَ هذِهِ التَّساؤُلاتِ أَنْ يَقومَ الْبَحْثُ بِقِراءَةِ (الرَّديء) وَفْقَ السّياقاتِ الَّتي وَرَدَتْ فيها عِنْدَ سيبويه في كِتابِهِ؛ وذلِكُمْ كُلُّهُ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَزيدَ مِنْ تَجْلِيَةِ الْعَلاقَةِ بينَ الرَّديءِ في حَقْلِهِ الْمُعْجَميّ والدَّلالَةِ الاصْطِلاحيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى. ويَقْتَرِب مِنْ بَعْدُ، إلى اسْتِكْشافِ مُسوّغاتِ التردي ومَعاييرِ الرَّديءِ. وَإِنْصافاً لِكُلِّ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ تأَمُّلاتٍ وَتَساؤُلاتٍ تَجيءُ فُرْصَةُ الْوُقوفِ عَلى الْمُسْتوياتِ الصّوتيَّةِ الْمَنْعوتَةِ بِالرَّديءِ في (الْكِتابِ) عِنْدَ سيبويه، فيَأْخُذُها الْبَحْثُ بِالْمُناقَشَةِ والرَّصْدِ والتَّحْليلِ، وفيما يَلي فَصْلُ بيانٍ.

أَوّلاً: الرَّداءَةُ في الْكَسْرِ الْمَبْنيّ عَلى الْإِتْباعِ الْحَرَكيّ

يَبْدو أَنَّ الْجُهودَ الْمَبْذولَةَ في خِدْمَةِ الْعَرَبيَّةِ مُنْذُ الْقَديمِ تَزيدُ الْمَرْءَ إِشْباعاً وَإِقْناعاً كُلَّما مَضى الْعَرَبيُّ في رَصْدِهِ ووَصْفِهِ لِتَفْسيراتِ قُدَماءِ اللُّغويّينَ الْعَرَبِ في الاسْتِعْمالِ اللُّغويّ؛ وَذلِكَ بِتَمَكُّنِهِم –في كَثيرٍ مِنَ الْأَحيانِ– مِنْ تَفسيرِ دَقائِقِ الْأَصواتِ والتَّقَطُّنِ إلى أَسْرارِها وَعِلّاتِها، وَمِنْ تِلْكَ الصّوَرِ الاسْتِعْماليَّةِ ما أَطْلَقَ عَليهِ سيبويه في كِتابِهِ ظاهِرَةَ الْإِتْباعِ؛ أي "أَنْ تُتْبَعَ الْكَلِمَةُ عَلى وَزْنِها أو رويّها إِشْباعاً وَتوكيداً؛ حيثُ لا يَكونُ الثّاني مُسْتَعْملاً بانْفِرادِهِ في كَلامِهِمْ". (الكفوي، 1998، ص35) وَلَعَلَّ في اسْتِدْعاءِ الْإِتْباعِ عِنْدَ بَعْضِ الْأَقْوامِ سِرّاً دَقيقاً؛ إِذْ قَدْ يَنْفُرُ مِنْ الثِّقَلِ في النُّطْقِ وَيَنْحو بالنّاطِقِ صوبَ السُّهولَةِ وَالْخِفَّةِ في الْأَداءِ اللُّغويّ، وَلِذلِكَ فَهوَ ليسَ مَطْلَباً اعْتِباطيّاً. وَمِنْ هُنا، فَإِنَّ سيبويه خَصَّ اسْتِعْمالاتٍ لُغويَّةً وَنَعَتَها بالرَّداءَةِ، حينَ قالَ: "واعْلَمْ أَنَّ قوماً مِنْ رَبيعَةَ يَقولونَ: (مِنْهِمْ)، أَتْبعوها الْكَسْرَةَ وَلَمْ يَكُنِ الْمُسَكَّنُ حاجِزاً حَصيناً عِنْدَهُمْ. وَهذِهِ لُغَةٌ رَديئَةٌ، إذا فَصَلْتَ بينَ الْهاءِ وَالْكَسْرَةِ فالْزَمِ الْأَصْلَ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَجْري عَلى الْأَصْلِ وَلا حاجِزَ بينَهُما، فَإِذا تَراخَتْ وَكانَ بينَهُما حاجِزٌ لَمْ تَلْتَقِ الْمُشابَهَةُ... وَأَمّا أَهْلُ اللُّغَةِ الرَّديئَةِ فَجَعَلوها بِمَنْزِلَةِ (مِنْتِنٍ)، لَمّا رَأوها تَتْبَعُها وَليسَ بينَهُما حاجِزٌ جَعَلوا الْحاجِزَ بِمَنْزِلَةِ نونِ (مِنْتِنٍ). وَإِنَّما أُجْرِيَ هذا مَجْرى الْإِدْغامِ. وَقالَ ناسٌ مِنْ بَكْرِ بنِ وائِلٍ: (مِنْ أَحْلامِكِمْ) وَ(بِكِمْ)، شَبَّهَها بِالْهاءِ لِأَنَّها عَلَمُ إِضْمارٍ وَقَدْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكَسْرَةِ، فَأَتْبَعَ الْكَسْرَةَ الْكَسْرَةَ حيثُ كانَتْ حَرْفَ إِضْمارٍ، وَكانَ أَخَفَّ عَليهِمْ مِنْ أَنْ يَضُمَّ بَعْدَ أَنْ يَكْسِرَ. وَهيَ رَديئَةٌ جِدّاً". (سيبويه، 2009، 4/196–197) وَقَدْ اسْتَشْهَدَ سيبويه بِما سَمِعَهُ مِنْ أَهْلِ هذِهِ اللُّغَةِ وَهُمْ يُرَدّدونَ قولَ الْحُطيئَةِ (الحطيئة، 2005) (مِنَ الطّويلِ):

وَإِنْ قالَ مولاهُمْ عَلى جُلِّ حادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ رَدّوا

إِذَنْ، تَبَنّي سيبويه للرَّداءَةِ في ظاهِرَةِ الْإِتْباعِ هٰهُنا كانَ قائِماً عَلى مُسوّغاتٍ تَكْفُلُ لِمَنْ بَعْدَهُ سَلاسَةً في النُّطْقِ، وَتَضْمَنُ لِلْمُشْتَغِلينَ في الدَّرْسِ اللُّغويّ رُؤيَةً مِعياريَّةً تَشُدُّ مِنْ أَزْرِهِمْ في توجيهِ مُتَعلّمي الْعَرَبيَّةِ في انتحاءِ الْأَصْلِ الْقياسيّ الْمُسْتَعْمَلِ في اللُّغَةِ؛ فَظاهِرُ النَّصّ يَنْقُلُ الْمَرْءَ إلى أَنَّ الْإِتْباعَ حَدَثَ في الْكَلِماتِ والتَّراكيبِ الْمَسوقَةِ وَفْقَ نَمَطينِ اثْنينِ: الأَوَّلُ، إِتْباعٌ حَرَكيٌّ وَفْقَ تَأْثيرٍ رَجْعيّ؛ حيثُ يَتَأَثَّرُ الصّوتُ الْأَوَّلُ بالصّوتِ الثّاني، والنَّمَطُ الآخَرُ إِتْباعٌ حَرَكيٌّ وَفْقَ تَأْثيرٍ تَقَدُّميّ؛ إِذْ يَتَأَثَّرُ الصّوتُ الثّاني بالصّوتِ الْأَوَّلِ. (أنيس، د.ت، ص109)

وَمِنْ أَجْلِ الإِبانَةِ الدَّقيقَةِ عَنْ عِلَّةِ الرَّداءَةِ في التَّراكيبِ السّابِقَةِ، فَالْمَرْءُ يَلْحَظُ الْإِتْباعَ الْحَرَكيَّ الحاصِلَ في قولِ الْجَماعَةِ: (مِنْهِمْ)؛ إِذْ تَأَثَّرَتْ حَرَكَةُ الْهاءِ بِحَرَكَةِ الْميمِ، فَصارَتْ كَسْرَةً دونَ أَنْ يَحْفلَ ناطِقُها بِـ(النّون) بينَهُما، وَالْحالُ عينُها في القولِ: (مِنْتِنْ) حينَ تَأَثَّرَتْ حَرَكَةُ الْميمِ بِحَرَكَةِ التّاءِ، فَصارَتْ كَسْرَةً. وَقَدْ كَشَفَ السّيرافي عَنْ هذا: "الَّذي يَقولُ (مِنْهِمْ) لا يَحْفلُ بالنّونِ، فيَكْسِرُ الْهاءَ لِكَسْرَةِ الْميمِ، والنّونُ خَفيَّةٌ... وَقالوا: (مِنْتِنْ) فَكَسَروا الْميمَ لِكَسْرَةِ التّاءِ وَأَتْبَعوها إيّاها، وَكَأَنَّهُ ليسَ بينَهُما نونٌ". (السيرافي، 2008، 5/67–68) فالْكَلامُ السّابِقُ يُقْحِمُ الْمَرْءَ في مَحَطَّةِ تأَمُّلٍ للصّيَغِ الْأَرْبَعِ التّاليَةِ:

صورةٌ نُطْقيَّةٌ قياسيّة	إِتْباعٌ حَرَكيٌّ وَفْقَ:	صورةٌ نُطْقيَّةٌ مَحْكومٌ عَليها بالرَّداءَةِ
مِنْهُمْ	تَأْثيرٍ رَجْعيّ	مِنْهِمْ
مُنْتِنْ	تَأْثيرٍ تَقَدُّميّ	مِنْتِنْ
أَحْلامِكُمْ	تَأْثيرٍ رَجْعيّ	أَحْلامِكِمْ
بِكُمْ	تَأْثيرٍ رَجْعيّ	بِكِمْ

وَبِحَسْبِ هذِهِ التّوجيهاتِ الصَّريحَةِ، فَإِنَّ سَبَبَ الرَّداءَةِ قائِمٌ عِنْدَ سيبويه عَلى توَجُّهِ النّاطِقينَ بِالْإِتْباعِ هٰهُنا نَحوَ الثِّقَلِ؛ فَالْكَسْرَةُ تَمْتازُ بِثِقَلِها وَقوَّتِها، والنّاطِقُون –وَهُمْ قِلَّةٌ– عَدَلوا عَنِ الْخِفَّةِ، واتَّجَهوا بِنُطْقِهِمْ إلى الْإِتْباعِ بالْكَسْرَةِ الَّتي اعْتَوَرَتْ لِسانَ النّاطِقينَ في (مِنْهِم) و(مِنْتِنْ) و(أَحْلامِكِمْ) وَ(بِكِمْ) بِتَوالي كَسْرَتينِ دونَ اعْتِبارٍ لِكُلِّ مانِعٍ أو حَصينٍ حاصِلٍ عِنْدَهُم، وَمِمّا يُعَزِّزُ هذا الطَّرْحَ أَنَّ

سيبويه ضَمَّنَ نَصَّهُ (وَكانَ أَخَفَّ عَليهِمْ مِنْ أَنْ يَضُمَّ بَعْدَ أَنْ يَكْسِرَ)،(سيبويه، 2009، 197/4) أي يَصيرُ الْقولُ: (أَحْلامِكُمْ) وَ(بِكُمْ).

وَعلى ذلِكَ يَغْدو نَصُّ سيبويه قائِماً عَلى الْوُضوحِ؛ فَهوَ مَثَّلَ لِلْإِتْباعِ الَّذي أَحْدَثَهُ النّاطِقونَ في (مِنْهِمْ) بِإِتْباعٍ آخَرَ سَلَكَهُ النّاطِقونَ في (مِنْتِن)، وَالْمَرْءُ هُنا أَمامَ وَحْدَتينِ مُخْتَلِفَتينِ، فَ(مِنْهِمْ) حاضِرَةٌ في حَرْفٍ وَضَميرٍ مُتَّصِلٍ، أمّا (مِنْتِنْ) فَهيَ وَحْدَةٌ لُغويَّةٌ واحِدَةٌ، ويَتَأَسَّسُ عَلى ذلِكَ أَنْ توجيهَ سيبويه لِلْحُكْمِ بِالرَّداءَةِ عَلى (مِنْهِم) جاءَ مَقْبولاً واضِحاً، وجاءَ مَقْبولاً كَذلِكَ حُكْمُهُ عَلى (أَحْلامِكِمْ) وَ(بِكِمْ) بِأَنَّها (رَديئَةٌ جِدّاً)؛ لِأَنَّ النّاطِقينَ حَمَلَهُمُ الْإِتْباعُ في(أَحْلامِكِمْ) وَ(بِكِمْ) وَ(مِنْهِمْ) ضِمْنَ مَرْحَلَةٍ تاليَةٍ عَلى قياسِ الْإِتباعِ في (مِنْتِنْ)، أي بِمَعْنى، إِنَّ سيبويه اسْتاءَ مِنَ النّاطِقينَ أَنْ يَقيسوا إِتْباعاً حاصِلاً في (مِنْهِمْ) عَلى إِتْباعٍ حاصِلٍ في (مِنْتِنْ)، انْطِلاقاً مِنْ أَنَّ الْأَخيرَةَ تُشَكِّلُ وَحْدَةً لُغويَّةً واحِدَةً، وَتَحْتَوي عَلى حاجِزٍ حَصينٍ واحِدٍ قَدْ يَكونُ خَفيّاً، وَهوَ (النّونُ). وَفي الْمُقابِلِ فَإِنَّ (مِنْهِمْ) احْتَوَتْ حَصينينِ اثْنينِ، النّونُ الْخَفيَّةُ، والضّميرُ الصَّريحُ، وَهُما أَكْفُلُ بالنّاطِقِ مِنْ إِحْداثِ الثِّقَلِ عَنْ طَريقِ الْإِتْباعِ. وَمِنْ بَعْدُ، إِنْ غَدا التّوَجُّهُ هذا مَعْقولاً؛ فَسيبويه كانَ مُوفَّقاً جِداً في إِطْلاقِ حُكْمِهِ (رَديئَةٌ جِدّاً)؛ لِأَنَّهُ شَعَرَ أَنَّ طائِفَةً مِنْ أَبْناءِ الْعَرَبيَّةِ يَقيسونَ قياسَ التّوَهُّمِ؛ فيَقيسونَ وَحْدَةً لُغويَّةً تَتَضَمَّنُ حاجِزاً حَصيناً واحِداً، بِتَرْكيبٍ مُتَضَمِّنٍ حاجِزينِ حَصينينِ اثْنينِ.

وَفي هذا الشَّأْنِ أيضاً، ويُمْكِنُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسْتَوضِحَ سَبَبَ الرَّداءَةِ الْقائِمِ عَلى الْعُدولِ الصّوتيّ عِنْدَ جَماعَةِ الْإِتْباعِ في قولِهِم: (أَحْلامِكِمْ) وَ(بِكِمْ)؛ وَذلِكَ بِعَرْضِها عَلى نَماذِجَ نَفَرَ مِنْها النّاطِقُ بِها في الغالِبِ الْأَعَمِّ، واسْتَأْنَسَتْ بِها طائِفَةٌ قَليلَةٌ بِعينِها، حينَ أَجْرَتِ الْكافَ مَجْرى الْهاءِ الْمَهْموسَةِ؛ وهوَ مظْهَرٌ لا يَسْتَقيمُ مَعَ النَّزْعَةِ الصّوتيَّةِ الَّتي تَميلُ إِلى السُّهولَةِ والاقْتِصادِ في الْجُهْدِ؛ لِأَنَّ الْخَفاءَ الْمَلْموسَ في الْهاءِ غيرُ مَلْموسٍ في الكافِ،وَفي هذا الصَّدَدِ، يجيءُ الْمُبَرِّدِ ليُقَوِّي مِنْ شَأْنِ هذِهِ الْعِلَّةِ، فيَقول: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ (الْهاءَ) لِخَفائِها ويَدَعُ ما بَعْدَها مَضْموماً؛ لِأَنَّهُ ليسَ مِنَ الْحُروفِ الْخَفيَّةِ، فيَقول: (مَرَرْتُ بِهِمُو)، وَالْإِتْباعُ أَحْسَنُ وهوَ أَنْ يَقولَ: (مَرَرْتُ بِهِمي) وَ(نَزَلْتُ عَليهِمي). وَناسٌ مِن بَكْرِ بنِ وائِلٍ يُجْرونَ (الْكافَ) مَجْرى (الْهاءِ) إذا كانَتْ مَهْموسَةً مِثْلَها، وَكانَتْ عَلامَةَ إِضْمارٍ كَالْهاءِ، وَذلِكَ غَلَطٌ مِنْهُمْ فاحِشٌ؛ لِأَنَّها لَمْ تُشْبِهُها في الْخَفاءِ الَّذي مِنْ أَجْلِهِ جازَ ذلِكَ في (الْهاء)... وَهذا خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ مَرْدودٌ". (المبرّد، 1994، 404/1-405)

وَمِنْ بَعْدُ، فَإِنَّهُ حَريٌّ أَنْ يَتَأَسَّسَ عَلى ما سَبَقَ الْقولُ: إِنَّ الْإِتْباعَ الْقائِمَ عَلى قياسِ التّوَهُّمِ باتَ يُرَجِّحُ مِنْ قِلَّةِ ناطِقيهِ، انْطِلاقاً مِنْ ثِقَلِهِ في النُّطْقِ عَلى الْأَلْسِنَةِ أَوّلاً، وَتَأْسيساً عَلى سوءِ القياسِ ثانياً. وَمِمّا يُعَزِّزُ النَّظَرَ في أَمْرِ قِلَّةِ هذا الْإِتْباعِ عِنْدَ سيبويه، أَنَّهُ كانَ دَقيقاً في سَماعِهِ، إِذْ أَسْنَدَ هذِهِ الظّاهِرَةَ إِلى قِلَّةٍ مِنَ النّاسِ، فَذَكَرَ: **(قوماً مِنْ رَبيعَةَ)** و**(ناساً مِنْ بَكْرِ بنِ وائِلٍ)**، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جنّيّ ما يُنَقّي سَريرَةَ الْمَرْءِ أَمامَ قِلَّةِ هذا النُّطْقِ، فَقالَ: "فَفيهِ إِذاً ثَلاثُ لُغاتٍ: (مُنْتِنْ) وَهُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ يَليهِ (مِنْتِنْ)، **وَأَقَلُّها** (مُنْتُنْ)". (ابن جنّي، د.ت، 143/2)

وَفي مَنْحىً آخَرَ، فَالْمَرْءُ لا يَجِدُ أَيَّ شُبْهَةٍ في اسْتِشْهادِ سيبويه بِقولِ الْحُطيئَةِ؛ إِذْ إِنَّ دِقَّتَهُ أَفْضَتْ بِهِ أَنْ يَنْشُدَ شِعَراً لِلْحُطيئَةِ كَما سَمِعَهُ مِنْ أَهْلِ هذِهِ اللُّغَةِ الرَّديئَةِ، فَقَدْ ساقَ الشّاهِدَ مُسْتاءً مِنْ كيفيَّةِ نُطْقِهِ، لا احْتِجاجاً بِهيئَةِ إِنْسانٍ دونَ آخَرَ، يَقولُ سيبويه: **(سَمِعْنا أَهْلَ هذِهِ اللُّغَةِ يَقولونَ: قالَ الْحُطيئَةُ)**، وَمِنْ هُنا، فاسْتِشْهادُ سيبويه بِبيتِ الْحُطيئَةِ كانَ نَقيّاً؛ لِأَنَّهُ خَصَّ بِهِ أَهْلَ هذِهِ اللُّغَةِ الَّذينَ امْتَثَلوا هذا الْعُدولَ في أَدائِهِمُ اللُّغويّ، لِذلِكَ أَرادَ التَّنْبيهَ عَلى طَبيعَةِ نُطْقِهِمْ لِقولِ الْحُطيئَةِ؛ مُتَعَجِّباً مِنْ نُطْقِهِمْ، واحْتِرازاً مِن امْتِثالِهِ عَلى هيْئَتِهِ الْمُقَدَّمَةِ، لِذلِكَ فالرَّداءَةُ الَّتي حَكَمَ بِها سيبويه على النُّطْقِ السّابِقِ امْتَثَلَتْ للانِضباطِ في الْأَداءِ، وبالتّالي فَإِنَّ الرَّداءَةَ كَما ذَهَبَ أَحَدُ الدّارِسينَ "تَكاد تَغْلِبُ عَليها النَّظْرَة الموضوعيَّة في الاسْتِعْمالِ". (السّامرائي، 2011، ص94)

وَلِأَجْلِ ما سَبَقَ كُلِّهِ، فَإِنَّ التّوَجُّهاتِ النَّقْديَّةَ الْحاصِلَةَ في الْإِتْباعِ ضِمْنَ الْمُسْتوى الصّوتيّ أَعْلَنَتْ بِشَكْلٍ مُباشِرٍ عَنْ فَكِّ شيفْرَةِ الرَّديءِ؛ أي، أَنَّ الرَّديءَ انْطوى عَلى قلَّةٍ في الْمَسْموعِ، فَنُطْقُ الْإِتْباعِ ظَهَرَ عِنْدَ جَماعَةٍ بِعينِها، وَلَمْ يَكُنْ مُدْرَجاً عَلى السّمْتِ الْعَرَبيّ الشَّهيرِ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرى، اكْتَسى الْإِتْباعُ رَداءَةً بِسَبَبِ قياسِ التّوَهُّمِ عِنْدَ تِلْكَ الْجَماعَةِ لِما فيهِ مِنْ ثِقَلٍ في النُّطْقِ عِنْدَ النّاطِقينَ عَلى اخْتِلافِ مَشارِبِهِمْ، وَعَلى ذلِكَ يَبيتُ الرَّديءُ لاحِقَةً نَقْديَّةً لا جَماليَّةً. وَبِمُقْتَضى ذلِكُمْ كُلِّهِ، جَديرٌ بِالباحِثينِ الإشارَةُ إِلى أَنَّ سيبويه لَفَتَ النَّظَرَ إِلى الرَّديءِ مُسْتَنِداً إِلى أَصْلينِ مِنْ أُصولِ اللُّغَةِ، وَهُما القياسُ والسّماعُ، وَتَحَلّى مِنْ طَرَفٍ غيرِ مُباشِرٍ بِالْغُروفِ عَنْ لِسانِ جَماعَةٍ مِن بَعْضِ الْقَبائِلِ، مِثْل: قومٍ مِنْ رَبيعَةَ، وَناسٍ مِن بَكْرِ بنِ وائِلٍ. وَمِنْ هُنا، فَقَدْ أَسَّسَ أَحَدُ الْباحِثينَ اللُّغَةَ الرَّديئَةَ عَلى القولِ: "اللُّغَةُ الرَّديئَةُ ما انْحَطَّتْ عَنْ دَرَجَةِ الْفَصيحِ، وَخالَفَتْ مَعاييرَهُ، وانْحَرَفَتْ عَن نواميسِ اللُّغَةِ الْمَشْهورَةِ، فَأَنْكَرَهَا النُّحاةُ، إِلّا أَنَّها لَهْجَةٌ تَكَلَّمَتْ بِها الْعَرَبُ، وَلا يُمْكِنُ رَدُّها أو إِغْفالُها، لكِنَّها لَمْ تَرْقَ إِلى دَرَجَةِ الْحَسَنِ أوِ الْفَصيحِ فاصطُلِحَ عَليها بِحُكْمِ الرَّديءِ". (السّراحين، 2014، ص140)

ثانياً: الرَّداءَةُ في توجيهِ الْتِقاءِ السّاكِنين

تَرَدَّدَتْ أَصْداءُ مَسْأَلَةِ الْتِقاءِ السّاكِنينِ عِنْد عُلَماءِ الْعَرَبيَّةِ الْمُتَقَدِّمينَ في بُطونِ كُتُبِهِمْ، وَقَدْ بَثّوا آراءَهُمْ فيها أَثْناءَ تَعْليقِهِمْ عَليها في مَسائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ؛ فَتارَةً مَطْروحَةٌ تَحْتَ بابِ الْحَذْفِ، وَتارةً أُخْرى تَحْتَ مَسْأَلَةِ الْإِعْلالِ، وَتاراتٍ أُخَرَ يُعْثَرُ عَليها في أَبوابِ النَّحوِ الْمُتَفَرِّقَةِ. وأَيّاً كانَ الْأَمْرُ، فَإِنَّ مَطْلَبَ الْتِقاءِ السّاكِنينِ يُفَسَّرُ بِأَنَّهُ تَغيُّرٌ طارِئٌ عَلى صيغَةٍ لُغويَّةٍ ما، بِحُكْمِ تَأَثُّرِها بِأَصواتٍ مُدْرَجَةٍ في الصّيغَةِ نَفْسِها أو مُعاقِبَةٍ لَها. (الخطيب، 2001، ص12) وَلا شَكَّ أَنَّها مَسْأَلَةٌ ضارِبَةٌ في الْمُسْتوى الصّوتيّ؛ لِأَنَّها تَدْعو إلى مُراعاةِ الْقياسِ والتَّخَلُّصِ مِنَ الْتِقاءِ ساكِنينِ في الصّيغَةِ، بِمَعْنى، أَنَّها تَرومُ بالنّاطِقينَ إلى الْحَذْفِ أوِ التَّخْفيفِ مِنْ ثِقَلِ اللِّسانِ أَثْناءَ النُّطْقِ بِها.

وَقَدْ جاءَ في قياسِ النّحويّينَ أَنْ يَحْذِفوا حَرْفَ الْعِلَّةِ مِنَ فِعْلِ الْأَمْرِ النّاقِصِ، ويُعَوِّضوا عَنْهُ بِما ناسَبَهُ مِنْ حَرَكَةٍ في مِقياسِ الْعَرَبيَّةِ، احْتِرازاً مِنَ الْتِقاءِ ساكِنينِ، وَسعياً لِطَلَبِ الْخِفَّةِ في النُّطْقِ، بيدَ أَنَّ هذا الْأَمْرَ جاءَ عَلى غيرِ الْقياسِ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَقالوا في: (دَعَا) عَلى سَبيلِ الطَّلَبِ (إِدْعِهْ)، وَجَلَبوا كَسْرَةً لِلْعينِ بِخِلافِ ضَمِّها. هذا ما نَقَلَهُ سيبويه عَنْ شيخِهِ أَبي الْخَطّابِ الْأَخْفَشِ حينَ قالَ: "وَزَعَمَ أَبو الْخَطّابِ أَنَّ ناساً مِنَ الْعَرَبِ يَقولونَ: **ادْعِهْ مِنْ دَعَوْتُ**، فيَكْسِرونَ الْعينَ، كَأَنَّها لمّا كانَتْ في موضِعِ الْجَزْمِ توهَّموا أَنّها ساكِنَةٌ، إِذْ كانَتْ آخِرَ شيءٍ في الْكَلِمَةِ في موضِعِ الْجَزْمِ، فَكَسَروا حيثُ كانَتِ الدّالُ ساكِنَةً؛ لِأَنَّهُ لا يَلْتَقي ساكِنانِ، كَما قالوا: رُدِّ يا فَتى. وَهذِهِ **لُغَةٌ رَديئَةٌ، وَإِنّما هوَ غَلَطٌ كَما قالَ زُهير**". (سيبويه، 2009، 160/4) وَقَدِ اسْتَشْهَدَ سيبويه بِقولِ زُهير: (زهير، 1988) (مِنَ الطّويل):

بَدا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضى وَلا سابِقٍ شيئاً إِذا كانَ جائِياً

وَبِإِزاءِ نَصِّ سيبويه يَغْدو بِإِمْكانِ الْمَرْءِ أَنْ يَقِفَ عَلى الصّيغَةِ الْمَحْكومِ عَليها بالرَّداءَةِ، مُسْتَبيناً عِلَّةَ الْحُكْمِ، فَكَسْرُ حَرْفِ الْعينِ في (إِدْعِهْ) بُنيَ في تَرْدِئَتِهِ عَلى افْتِراضاتٍ أومَأَ إِليها سيبويه في نَصِّهِ، وأمّا **الافْتِراضُ الْأَوَّلُ** فَهوَ مُتَضَمِّنٌ هيئَتينِ قائِمَتينِ عَلى عِلَّةِ **الْوَهْمِ في الْقياسِ**؛ إِذْ تَوَهَمَ ناسٌ مِنَ الْعَرَبِ قياسَ فِعْلِ الْأَمْرِ مِنْ (دَعا– دَعَوْتُ) عَلى حالِهِ، عِنْدَ **الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ**؛ فَفي حالَةِ الْجَزْمِ صارَ في خَلَدِ أُولئِكَ الْقومِ أَنَّ الْفِعْلَ حُذِفَتْ عِلَّتُهُ، وَباتَتِ الْعينُ ساكِنَةً، فَكَسَروا الدّالَ، ظَنّاً مِنْهُمْ أَنَّ النّاطِقَ سيَقِفُ عَلى (العينِ).

عِنْدَ الْأَمْرِ عِنْدَ دُخولِ الْجَزْمِ

(دَعَوْتُ) ← (إِدْعْ) ← (إِدْعِ) ← ⟵ ← (لَمْ أَدْعِ) ← (لَمْ أَدْعْ) ← (دَعَوْتُ)

وإِنَّ شَأْنَ الْمَنْعِ مِنَ الْتِقاءِ السّاكِنينِ في الْعَرَبيَّةِ حاصِلٌ عِنْدَ النُّحاةِ الْمُتَقَدِّمينَ، لكِنَّ كَسْرَ (الْعَينِ) كانَ سَبَباً لاسْتِحقاقِ حُكْمِ الرَّداءَةِ في (إِدْعِهْ) وكانَ حَقُّها الضَّمَّ، بِدَليلِ الْقياسِ الّذي يَنُصُّ عَلى حَذْفِ الْعِلَّةِ والتَّعْويضِ عَنْها بِما ناسَبَها مِنْ أَصواتٍ، نَحوَ (ادْعُ– اقْضِ– اخْشَ). إِذْ نَجِدُ في قولِهِ تَعالى آياتٍ كثيرة تُدلِّل على هذهِ العلَّةِ، نحوَ: ﴿**ادْعُ إِلى سَبيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ**﴾ (النّحل 16: 125). وَ﴿ **قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا**﴾ (البقرة 2: 68). وَمِنْهُ كَذلِكَ قولُ الْعَليمِ الْحَكيمِ: ﴿**قَالُواْ يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ**﴾ (الأعراف 7: 134). وَمِنَ الشِّعْرِ وَرَدَ: (الزجاجي، 1985) (مِنَ الطّويل)

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرى، وارْفَعِ الصّوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبي الْمِغْوارِ، مِنْكَ قَريبُ

وانْطِلاقاً مِمّا تَمَّ ذِكْرُهُ سابِقاً، فَقَدِ اعْتُبِرَ الْكَسْرُ رَديئاً عِنْدَ سيبويه وَفقاً لِلْقياسِ، وَثِقَلاً للنُّطْقِ بِهِ بَعْدَ كَسْرٍ خَفِيٍّ في مُبْتَدَأِ الصّيغَةِ، لِذلِكَ فَإِنَّ هذا الْكَسْرَ الْخَفيَّ في الصّيغَةِ يولِّدُ **افْتِراضاً ثانياً** سَوَّغَ للنّاطِقينَ مِنْ أولئِكَ الْعَرَبِ أَنْ يَكْسِروا الْعينَ في (إِدْعِهْ)، فَكَأَنَّهُمْ تَأَثَّروا في نُطْقِهِمْ بِالْكَسْرِ الْخَفيّ، فَأَلْحَقوا كَسْرَةَ الْعينِ إِتْباعاً لِلْكَسْرِ الْخَفيّ في بِدايَةِ الصّيغَةِ (إِدْعِهْ).

وأَمّا **الافْتِراضُ الثّالِثُ**، فهوَ مُنْطوٍ عَلى عِلَّةٍ سَماعيَّةٍ، يُمْكِنُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَسْتوضِحَها مِنْ كَلامِ سيبويه نَفْسِهِ: (وَزَعَمَ أَبو الْخَطّابِ أَنَّ ناساً مِنَ الْعَرَبِ)، وَالْحَقُّ أَنَّ فِعْلَ (الزَّعْمِ) الّذي ساقَهُ إِمامُ النُّحاةِ يَنْطَوي عَلى مَلْحَظٍ مُثيرٍ قائِمٍ عَلى التَّوَهُّمِ أوِ الاعْتِقادِ؛ وَأَيّاً كانَتْ حَقيقَةُ الزَّعْمِ، فَإِنَّ مُقْتَضى السّياقِ يَنْقُلُنا إلى الْإِقْرارِ بِأَنَّ سيبويه نَقَلَ حِكايَةَ الصّيغَةِ الْمَحْكومِ عَليها بالرَّداءَةِ اسْتِناداً إلى قومٍ مِنَ الْعَرَبِ، فَهوَ لَمْ يَجْتَلِبِ الْحِكايَةَ عَلى لِسانِ الْعَرَبِ كافَّةً أو الْفِئَةِ الْأَشْهَرِ، وَإِنَّما حَصَرَها بِطائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَهُمْ قِلَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّثْبيتَ الَّذي ساقَهُ سيبويه كانَ قاصِداً مِنْهُ تَجْليَةَ أَمْرِ الْقِلَّةِ، وَلا شَكَّ أَنَّ هذا يُفْضي بِالْمَرْءِ إلى إِقْرارٍ واضِحٍ وَهوَ أَنَّ هذِهِ الصّيغَةَ نالَتِ الْحَظَّ الْقَليلَ مِنَ اللِّسانِ الْعَربيّ، لِذلِكَ يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ عامِلُ الْقِلَّةِ هُهُنا مُلازِماً لاعْتِبارِ الْقياسِ في حُكْمِ الرَّداءَةِ عِنْدَ سيبويه.

وَثَمَّةَ **افْتِراضٌ رابِعٌ** أورَدَهُ السّيرافي أَثْناءَ شَرْحِهِ لِقولِ سيبويه؛ إِذِ اتَّجَهَ الشّارِحُ إِلى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ تُسَكِّنُ الْحَرْفَ الْمُتَبَقّي بَعْدَ حَذْفِ الْعِلَّةِ مِنَ الْمَجْزومِ؛ (السيرافي، 2008، 30/5–31) نَحوَ ما جاءَ في الشِّعْرِ: (الرّضي الاستراباذي، 1975، 224/4) (مِنَ الرَّجَز)

قالَتْ سُليمى اشْتَرْ لَنا سويقاً وَهاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أو سويقاً

وَقولٍ لآخَرَ: (السيرافي، 2008، 31/5) (مِنَ الوافِرِ)

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتابٌ وَغادِ

الَّذي نَهَدَ بِهِ السّيرافي لِبيانِ مُسوّغِ كَسْرِ الْعَينِ في (ادْعِهْ) قولُهُ: "فَلَمّا كانَ هذا قَدْ يُسَكَّنُ قَدْرَ إِسْكانِ الْعينِ مِن (ادْعِهِ) عَلى هذِهِ اللُّغَةِ، فاجْتَمَعَ ساكِنانِ، وهوَ الَّذي نَحاهُ سيبويه عِنْدي، وَإِنْ لَمْ يَلْفُظْ بِهِ، وَقَدْ حَكى أَبو زيدٍ عَنِ الْقشيري: لَمْ يَأْلِ عَنْ ذلِكَ، بِكَسْرِ اللّامِ، وَهوَ مِنْ: أَلا يَأْلو، وَقالوا: (ادْعِهْ) و(اغْزِهْ)، فَكُسِرَ في الْجَزْمِ". (السيرافي، 2008، 31/5) وَمُسْتَصْفى النَّظَرِ عِنْدَ السّيرافي موكولٌ إِلى أَنَّ طائِفَةً مِنَ الْعَرَبِ ساقَها النُّطْقُ إِلى تَسْكينِ الْحَرْفِ الْأَخيرِ (ادْعْ)، فَلَمّا خَشيَ الْقومُ مِنَ الْتِقاءِ ساكِنينِ، افْتَرَضَتِ الْقياسَ عَلى قولِهِمْ: (يَأْلِ)، فَكَسَروا الْعينَ في (ادْعِه) والزّايَ في (اغْزِه)، في موضِعِ الْجَزْمِ.

وَلا يَنْحَصِرُ الْمقامُ في قولاتِ الْعُلَماءِ السّابِقينَ، وَحَسْبُ، بَلْ إِنَّ هُناكَ **افْتِراضاً خامِساً** نَصَّ عَليهِ ابْنُ خالويه أَثْناءَ وُقوفِهِ عَلى قِراءَةِ حَفْص (يَتَّقْهِ) بِإِسْكانِ الْقافِ وَكَسْرِ الْهاءِ في قولِهِ تَعالى: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾ (النّور 24: 52)، حيثُ أَحالَ المُؤَلِّفُ سِرَّ الْقِراءَةِ إِلى ثَلاثَةِ اعْتِباراتٍ؛ أَوَّلُها، أَنَّ الْقارِئَ كَرِهَ كَسْرَةَ الْقافِ فَأَسْكَنَها تَخْفيفاً، مُسْتَأْنِساً بِقول رَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّراةِ: (سيبويه، 2009، 266/2) (مِنَ الطّويلِ)

عَجِبْتُ لِمولودٍ وَليسَ لَهُ أَبٌ وَمِنْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبوانِ

والاعْتِبارُ الثاني بَرَّرَهُ ابْنُ خالويه بِوُلوجِ الْقارِئِ إِلى كَسْرِ الْهاءِ احْتِرازاً مِنِ الْتِقاءِ السّاكِنينِ، بَعْدَ أَنْ أَسْكَنَ الْقافَ، والْهاءُ ساكِنَةٌ. أَمّا الاعْتِبارُ الثّالِثُ فَقَدْ عَزاهُ إِلى بَعْضِ الْعَرَبِ الَّذينَ توهَّموا قياسَ الْجَزْمِ مِنْ جِهَةٍ، وَمَعْرِفَةَ الْحَرْفِ الْأَخيرِ في الْكَلِمَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى، فَجَزَموا الْقافَ بَعْدَ حَذْفِ الياءِ. (يُنظر: ابن خالويه، 1992، 112/2–113) وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرينَ مِنَ النُّحاةِ واللُّغويّينَ إِلى جَعْلِ مَسْأَلَةِ الْجَزْمِ بَعْدَ الْحَذْفِ جائِزَةً في الشِّعْرِ. (يُنظر: الإشبيلي، 1980، ص96)

وَمِنْ هُنا، فَإِنَّ الْمَرْءَ لا يَرى بَأْساً في الوقوفِ أَمامَ اعْتِباراتِ ابْنِ خالويه السّابِقَةِ، وَلا سيّما أَنَّهُ بَرَّرَ لِقِراءَةِ حَفْصِ الْمَعْهودِ لَهُ قوَّةُ الْحِفْظِ وحُسْنُ التِّلاوَةِ وَإِتْقانُ اللُّغَةِ؛ فَلا شَكَّ أَنَّهُ إِمامٌ موثوقٌ مُسْتَأْمَنٌ في نَقْلِ كلامِ رَبِّ الْعالَمينَ، وَإِنْ كانَ إِنْساناً يُصيبُ ويُخْطِئُ إِلّا أَنَّ الاعْتِباراتِ السّالِفَةَ مُنْطويَةٌ عَلى مَلاحِظَ تَشْكيكيَّةٍ في الْقُدْرَةِ عَلى تَمَكُّنِهِ اللُّغويّ، وَخارِجَةٌ عَنْ إِطارِ السَّهوِ والْغَفْلَةِ، فَقارِئٌ حَصيفٌ مِثْلُ حَفْصٍ تَنْتَفي عَنْهُ صِفاتُ التوهُّمِ عَلى الْقياسِ، وبخاصَّةٍ في أَمْرِ الوُقوفِ على الْجَزْمِ وَما اعْتَلَّهُ. فَالْمَعْقولُ أَنَّ مُجتَرِحَ قياسِ التّوهُّمِ عِنْدَ ابْنِ خالويه في الاعْتِبارِ الثّالِثِ يُمَثِّلُ حِكايَةً مِنْ ثِنْتينِ، الْأُولى أَنَّهُ وَهُمُ قياسٍ عِنْدَ النّاطِقينَ بِغيرِ الْعَرَبيَّةِ فَلا يَعْلَمونَ أَساريرَها وأَسْرارَها، وَهوَ أَمْرٌ مُسْتَبْعَدٌ، والثّاني أَنَّهُ قياسٌ مَنوطٌ بِنُطْقِ النّاشِئَةِ الَّتي لَمْ يَسْتوِ لِسانُها في تَمييزِ إِعلالاتِ الْجَزْمِ، وَهوَ أَمْرٌ قَريبٌ مِنْ هذِهِ الطائِفَةِ، بَعيدٌ كُلَّ الْبُعْدِ عَنِ الْقارِئِ حَفْص؛ لِذا فَإِنَّ الْعَجَبَ يَتَمَلَّكُ الْمَرْءَ إِنْ هوَ راحَ مُقِرّاً –عياذاً بِاللهِ– بِجَهْلِ حَفْصٍ وَقياسِهِ عَلى التّوهُّمِ واسْتِنْطاقِ الْعامّةِ وَتَقْليدِ النّاشِئَةِ، فَيَكونُ الشَّأْنُ مِنْ بَعْدُ موجَّهاً إِلى ما سُمِعَ أو نُقِلَ مِنْ شَأْنِ هذِهِ الْقِراءَةِ.

ويُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنَ الْتِفاتَةِ أَبي علي الفارسي ما يُعَلِّلُ نُطْقَ بَعْضِ الْعَرَبِ (ادْعِهْ)، فَهوَ يسوقُ تَعْليلَهُ مُلْتَفِتاً إِلى لُغَةِ بَني عقيلٍ وَكِلاب الَّتي تُسَكِّنُ هاءَ الضَّميرِ الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ إِذا تَحَرَّكَ ما قَبْلَها، ليَصيرَ الْقولُ: (يَتَّقْهْ) وَبْنَحوِ ذلِكَ يُمْكِنُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَقيسَ الْقولَ: (ادْعِهْ). (الفارسي، 1992، 329/5) وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَإِنَّ ابْنَ جِنّيّ يَتَلَقَّفُ قِراءَةَ حَفْصٍ (يَتَّقْ) بِتَسْكينِ الْقافِ في قولِهِ –جَلَّتْ قُدْرَتُهُ–: ﴿**إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ (يوسف 12: 90) مِنْ مَنْظورٍ صوتيّ قائِمٍ عَلى وَصْلِ الْكَلامِ بِما بَعْدَهُ؛ فَقالَ: "وَذلِكَ أَنَّ قولَهُ: (تَقِ وَ) بوَزْنِ (عَلِم) فَأَسْكَنَ، كَما يُقالُ: (عَلْم)". (ابن جنّي، د.ت، 239/2)

وَتالياً، وبَعْدَ الافْتِراضاتِ الْخَمْسَةِ السّابِقَةِ، فَالْمَرْءُ يَجِدُ نَفْسَهُ مَسوقاً إِلى **افْتِراضٍ سادِسٍ** مُتولِّدٍ مِنْ قولِ أَبي عليّ الفارسي عِنْدَما اسْتَشْعَرَ عَميقَ الْفَهْمِ في توجيهِ قولِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (ادْعِهْ)، فَعَلَّقَ: "**فَكَسروا الْعينَ للسّاكِنِ الثّاني الَّذي هوَ هاءُ الوَقْفِ، فَإِذا وَصَلْتَ أَسْكَنْتَ كُلَّ ذلِكَ**؛ لِأَنَّكَ تُحَرِّكُ هاءَ الضَّميرِ، فَتُبَيِّنُ الْحَرَكَةَ". (الفارسي، 1992، 64/1–65).

وَمِنْ بَعْدُ، يَظَلُّ الْمقامُ أَمامَ الباحِثينِ لِمُناقَشَةِ قولِ سيبويه أَثْناءَ جَمْعِهِ في الْحُكْمِ عَلى مَسْأَلَةٍ واحِدَةٍ بِحُكْمينِ اثْنينِ: (وَهذِهِ لُغَةٌ رَديئَةٌ، وَإِنَّما هوَ غَلَطٌ)، فَهَلْ كانَ الْحُكْمُ هٰهُنا عَلى سبيلِ التَّرادُفِ أَمْ كانَ اعْتِباطاً مِنْ سيبويه الْجَمْعُ بينَ حُكْمين؟ إِنَّ مُسْتَصفى النَّظَرِ يَعودُ إِلى غايَةِ سيبويه مِنْ كِتابِهِ؛ وَمِنْ تِلْكَ الغاياتِ أَنَّهُ عَقَدَ في كِتابِهِ مَسائِلَ وَأَبواباً لُغويَّةً مِنْ شَأْنِها أَنْ تَعْلوَ بِلِسانِ

النّاطِقينَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَكَأَنَّهُ في كِتابِهِ يُصْدِرُ أَحْكاماً أو لواحِقَ نَقْديَّةً يُسوّي بِها ما يَجْتَرِحُهُ النّاطِقونَ في عَصْرِهِ، لِذلِكَ؛ فَإِنَّ سيبويه لَمْ يَأْتِ بِأَحْكامِهِ اعْتِباطاً؛ بَلْ إِنَّهُ حَكَمَ بالرَّداءَةِ عَلى اللَّهْجَةِ الَّتي كَسَرَتِ الْعينَ في (إِدْعِهِ)، لكِنَّهُ حَكَمَ بِـ(الغَلَطِ) عَلى قولِ زُهيرٍ عِنْدَما خَرَجَ عَنْ صورَةِ الأَصْلِ المُقَرَّرَةِ، فَأَعْمَلَ الْجَرَّ في (سابِقٍ) توهُّماً مِنْهُ بِدُخولِ الْباءِ الزّائِدَةِ في خَبَرِ ليسَ (مُدْرِكَ). فَكَأَنَّ سيبويه، يُطْلِقُ إِنْذاراً بِكَلِمَةِ (غَلَط)؛ إِشْعاراً مِنْهُ لِلْمُجْتَرِحينَ بِها، بِعَدَمِ الْقياسِ عَلى التّوهُّمِ، في مَسْأَلَةٍ خارِجَةٍ عَنْ أَصْلِ وَضْعِها في الأَساسِ، وَتالياً، فَإِنَّ سيبويه، نَبَّهَ النّاطِقينَ إِلى عَدَمِ قياسِ الْكَسْرِ في (إِدْعِهْ) –وَإِنْ كانَتْ رَديئَةً وَمَقْبولَةً– بِناءً عَلى إِضْمارِ كَسْرٍ خارِجٍ عَنِ الأَصْلِ في قولِ زُهيرٍ.

إِذَنْ، فَالْمَرْءُ يَخْلُصُ مِن بَعْدِ ذلِكَ إِلى الْقولِ: إِنَّ سيبويه أَسْنَدَ الرَّديءَ لِمَظْهَرٍ صوتيٍّ مِنْ نَحوِ النّقاءِ السّاكِنينِ؛ جَرياً عَلى قانونِ الْقياسِ في الْعَرَبِيَّةِ، واحْتِرازاً مِن امْتِدادِ ثِقَلِ النُّطْقِ كَظاهِرَةٍ صوتيَّةٍ تَرْمي بِظِلالِها عَلى الْمُتَعَلِّمينَ مِنْ بَعْدُ لا سيّما أَنَّ النّاطِقينَ بِها –بِحَسَبِ سيبويه– قِلَّةٌ. ويَجيءُ مَسارُ هذا الْبَحْثِ لِيُؤَكِّدَ في غيرِ مَقامٍ أَنَّ الرَّديءَ لَمْ يَنْحَصِرْ في عِلَّةٍ دونَ غيرِها، أي أَنَّهُ لم يَنْحَصِرْ في عِلَّةِ الاسْتِعمالِ دونَ الْقياسِ، وَلَعَلَّ النَّظَرَ بِدِقَّةٍ إِلى مِثْلِ الْمَسْأَلَةِ السّابِقَةِ يُعيدُ إِلى أَذْهانِنا الْمَنْهَجيَّةَ الْعِلْميَّةَ الَّتي اتَّخَذَها سيبويه في الْحُكْمِ عَلى لُغَةٍ ما بالرَّداءَةِ، وَعليهِ يُعَلِّقُ أَحَدُ الْباحِثينَ عَلى مَنْهَجيَّةِ الْعُلَماءِ في التَّرْديءِ الْمُنْطَلِقَةِ مِنْ حُدودِ السّماعِ والْقياسِ: "وَلِهذا نَراهُمْ يَحْكُمونَ عَلى اللُّغَةِ الرّديئَةِ لِأَسْباب عِدَّة تَدُلُّ عَلى وِلادَةِ مُصْطَلَحِ اللُّغَةِ الرَّديئَةِ في رَحِمِ الصِّراعِ بينَ الْقياسِ والاسْتِعْمالِ". (أبو نوّاس، 2015، ص330)

ثالثاً: الرَّداءَةُ في تَحْقيقِ الْهَمْزِ

عالَجَ أَئِمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ ما اعْتَورَ دَرْبَهُمْ مِنْ تَطَوّراتٍ نُطْقيَّةٍ وَمَظاهِرَ لَهْجيَّةٍ ضِمْنَ أُسُسٍ صوتيَّةٍ؛ فَمَسائِلُ الْمُماثَلَةِ وَالْمُخالَفَةِ أَوْ قَضايا الْهَمْزِ وَالْإِدْغامِ كانَتْ تَرْتَدُ في طَبيعَةِ الْحالِ عِنْدَهُمْ إِلى تَتابُعِ أَصواتٍ في سياقاتٍ صوتيَّةٍ يَسْتَدْعيها مقامُ صيغَةٍ ما. وَالْهَمْزَةُ –مَثَلاً– في نُطْقِ الْقَبائِلِ الْعَرَبِيَّةِ كانَ لَها وَقْعٌ مُخْتَلِفٌ عِنْدَ كُلِّ قومٍ، انْطِلاقاً مِنَ الْجُهْدِ الْعَضَليِّ الْكَبيرِ أَثْناءَ نُطْقِها؛ فَيَلْحَظُ الْمَرْءُ في كُتُبِ الْمُتَقَدِّمينَ، مِنْ لُغَةٍ وَنَحوٍ وَقِراءاتٍ، أَنَّ بَعْضَ الْجَماعَةِ مِنَ النّاطِقينَ يَسْتَسيغونَ تَحقيقَ الْهَمْزَةِ بِكامِلِ صِفاتِها، وَهُناكَ آخَرونَ يَميلونَ إِلى اقْتِصادِ النُّطْقِ بِها عَنْ طَريقِ تَخْفيفِها، وَجماعَةٌ تُؤْثِرُ نُطْقَها بينَ بينَ. لكِنَّ بَعْضَ هذِهِ الْأَحوالِ تَضَمَّنَتِ الْحُكْمَ عَليها بالرَّداءَةِ عِنْدَ سيبويه أَثْناءَ حَديثِهِ عَنْ هَمْزِ كَلِمَةِ (النَّبي)، فقالَ: "وَقَدْ بَلَغَنا أَنَّ قوماً مِنْ أَهْلِ الْحِجازِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقيقِ يُحَقِّقونَ (نَبيْ) وَ(بَرِيئَة) وَذلِكَ قَليلٌ رَديءٌ. فَالْبَدَلُ ههُنا كَالْبَدَلِ في (مِنْساة)، وَليسَ بَدَلَ التَّخْفيف، وَإِنْ كانَ اللَّفْظُ واحِداً". (سيبويه، 2009، 555/3)

وإِنَّ واقِعَ النَّصِّ الْمُقَدَّمِ مُجْتَزَأٌ مِنْ نَصٍّ أَسْبَقَ عَليهِ في التَّفْسيرِ وَالْإِيضاحِ؛ فَالْهَمْزُ في (النَّبيّ) لَهْجَةٌ مَحْكيَّةٌ مَسْموعَةٌ عَنْ فِئَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحِجازِ، لكِنَّ ما يَشْغَلُ الْباحِثَ التّساؤُلُ عَنْ سَبَبِ قِلَّةِ الْهَمْزِ في كَلِمَةِ (النَّبيّ)؟ وَهَلْ جاءَ الْحُكْمُ مَبْنيّاً عَلى الْقِلَّةِ وَحَسْبُ؟ وَمِنْ ثَمَّ هَلْ كانَتِ الْقِلَّةُ رَديفاً لِلرَّداءَةِ عِنْدَ سيبويه في هذا النَّصِّ؟ قَدْ يَبْدو لِلوَهْلَةِ الْأُولى أَنَّ اعْتِبارَ الرَّداءَةِ في هَمْزِ (النَّبيّ) تَأَسَّسَ عَلى مِعيارِ دَورانِهِ بينَ أَلْسِنَةِ النّاطِقينَ مِنَ الْقَبائِلِ آنَذاكَ، ولْيَكُنْ هذا الاعْتِبارُ مُساهِماً بِرَداءَةِ الْكَلِمَةِ مَهْموزَةً. لكِنَّ التّمَعُّنَ في كِتابِ سيبويه يُفَسِّرُ أَنَّ الْهَمْزَ في الْكَلِمَةِ عينِها مُخالِفٌ لِلْقياسِ، غيرُ مُطَّرِدٍ في الشّيوعِ، فَالْهَمْزُ في (النَّبيْ) مُخالِفٌ لِلْهَمْزِ في (مِنْساة)؛ لِأَنَّكَ في الأولى أَبْدَلْتَ صوتينِ في موقِعينِ مُخْتَلِفينِ، وَفي الثّانيَةِ، أي (مِنساة) أَبْدَلْتَ صوتينِ مُتَجاوِرينِ في الْموقِعِ، لِذلِكَ، فَإِنَّ تَقُطُّنَ سيبويه جَعَلَهُ يَميزُ بين بَدَلِ التّخفيفِ وَبَدَلِ الموقعيّةِ الصّوتيَّةِ، وَطِبْقاً لِهذا التّوَجُّهِ الصّوتيّ فَقَدْ غَدا واضِحاً عِنْدَ سيبويه أَنَّ الْجَماعَةَ الَّتي قاسَتِ هَمْزَ كَلِمَةِ (النّبيّ) عَلى هَمْزِ كَلِمَةِ (مِنْساة) إِنّما كانَ قياساً مُتوَهَّماً؛ وَعليهِ، فإمامُ الْعَرَبِيَّةِ يُطْلِقُ صيحَةً تَحْذيريّةً أُخْرى حينَ نادى بِعَدَمِ قياسِ الْهَمْزِ بين الْكَلِمَتينِ، وكُلُّ هذا الطَّرْحِ مُجلّى في قولِ سيبويه نَفْسِهِ: "واعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتي يُحَقِّقُ أَمْثالَها أَهْلُ التَّحْقيقِ مِنْ بَني تَميمٍ وَأَهْلِ الْحِجازِ، وَتُجْعَلُ في لُغَةِ أَهْلِ التَّخْفيفِ بينَ بينَ، تُبْدَلُ مَكانَها الْأَلِفُ إِذا كانَ ما قَبْلَها مَفْتوحاً، والْياءُ إِذا كانَ ما قَبْلَها مَكْسوراً، والواوُ إِذا كانَ ما قَبْلَها مَضْموماً. وَليسَ ذا بِقياسٍ مُتَلَئِّبٍ، نَحوَ ما ذَكَرْنا، وَإِنَّما يُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ كَما يُحْفَظُ الشَّيءُ الَّذي تُبْدَلُ التّاءُ مِنْ واوِهِ، نَحوَ: (أَتْلَجْتُ)، فَلا يُجْعَلُ قياساً في كُلِّ شيءٍ مِنْ هذا الْبابِ، وَإِنَّما هيَ بَدَلٌ مِنْ واوِ (أَوْلَجْتُ). فَمِنْ ذلِكَ قولُهُمْ: (مِنْساة) وَإِنَّما أَصْلُها (مِنْسَأَةٌ). وَقَدْ يَجوزُ في ذا كُلِّهِ الْبَدَلُ حَتّى يَكونَ قياساً مُتَلَئِّباً، إِذا اضطُرَّ الشّاعِرُ". (سيبويه، 2009، 553/3–554) نَحوَ قولِ الْفَرَزْدَق: (الفرزدق، 1987) (مِنَ الْكامِلِ)

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغالُ عَشِيَّةً فارْعى فَزارَةُ لا هَناكِ الْمَرْتَعُ

وَمِنْ هذا الْقَبيلِ قولُ حَسّان بن ثابت الأنصاري: (الأنصاري، 1994) (مِنَ الْبَسيطِ)

سالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِما جاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وقولٌ آخَرُ لِعَبْدِ الرَّحمنِ بنِ حَسّانَ بنِ ثابتٍ الْأَنْصاريّ: (الأنصاري، 1970) (مِنَ الوافِرِ)

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ واجي

وَالمُلاحَظُ هُنا أَنَّ أَبا علي الفارسي كفانا مَؤونَةَ تَعْليلِ الْفَرْقِ بينَ هَمْزِ الْكَلِمَتينِ (النبي– منساة): فقالَ مُعَقِّباً عَلى كَلامِ سيبويه: "يُريدُ أَنَّهُ قَليلٌ رَديءٌ؛ لِأَنَّهُ مُخالِفٌ لِما عَليهِ الاسْتِعْمالُ، لِأَنَّ أَصْلَهُ غيرُ الْهَمْزَةِ، فَرَداءَةُ هذا كَرَداءَةِ (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ) كَما قالَ: (حتّى وَدَعَهُ)... فَالْبَدَلُ ههُنا كَالْبَدَلِ في (مِنْسَأَة)، يُريدُ أَنَّ الْهَمْزَةَ في (نَبيء) وَ(بَريئَة) أُبْدِلَتْ بَدَلاً كَما أُبْدِلَتْ مِن (مِنْساة) بَدَلاً، وَإِنْ كانَ لَفْظُ التَّخْفيفِ في (نَبيّ) كَلُغَةِ الْإِبْدالِ، فَأَمّا لَفْظُ التَّخْفيفِ في (مِنْسَأَة) فَمُخالِفٌ لِلَفْظِ الْإِبْدالِ؛ لِأَنَّ الْإِبْدالَ أَلِفٌ مَحْضَةٌ، والتَّخْفيفُ فيهِ بينَ الْأَلِفِ وَالْهَمْزَةِ، وَالْفَصْلُ بينَهُما بَيِّنٌ جِدّاً". (الفارسي، 1990، 4/56–57)

ولَعَلَّ الْمَرْءَ إِذا أَلْفى نَظْرَةً فاحِصَةً لِكَلامِ سيبويه، ووَفّى مِنَ الاسْتِقْراءِ لِكُتُبِ اللُّغَةِ والْقِراءاتِ وَالْأَصواتِ لاسْتَطاعَ أَنْ يَهْتَدي إلى قِلَّةِ نُطْقِ كَلِمَةِ (النَّبيّ) بِالْهَمْزِ؛ إِذْ تَتَطَلَّبُ الْهَمْزَةُ جُهْداً عَضَليّاً مَصْحوباً بالتوتُّرِ والاحْتِقانِ تَدْفَعُ بِالنّاطِقينَ إِلى طَلَبِ الخِفَّةِ، والتَخَلُّصِ مِنْ هذا الثِّقَلِ، وَلا سِيَّما "إِذا كانَتْ في آخِرِ الكَلِمَةِ الّذي هوَ موضِعُ الأونِ والاسْتِراحَةِ". (الشّايب، 1987، ص21) وَمِنْ بَعْدُ، تَجيءُ رَداءَةُ هَمْزِ كَلِمَةِ (النّبيّ) وَقْفاً لاعْتِبارِ الْقياسِ عَلى التوهُّمِ، قياسِ هَمْزِ (مِنْسَأة) عَلى هَمْزِ (النَّبيّ)؛ إِذْ إِنَّ الْقِلَّةَ الَّتي دَفَعَ بِها سيبويه في نَصِّهِ (وَذلِكَ قَليلٌ رَديءٌ) لا تَخْرُجُ عَنْ فَهْمِ قِلَّةِ مُمارَسَةِ هذا الْقياسِ وَحَسْبُ، أَمّا الرَّداءَةُ هُنا فهيَ بِمَثابَةِ لاحِقَةٍ نَقْديَّةٍ عَلى مَنْ غَلَبَ لِسانَهُ الظَّفْرُ بِهذا الْقياسِ والنُّطْقُ بِهِ.

رابعاً: رَداءَةُ توجيهِ الْإِدْغامِ في هَمْزَتين مُجْتَمِعَتينِ مِنْ كَلِمَتينِ

سَبَقَ الْقولُ إِنَّ الْهَمْزَةَ تُعَدُّ مِنْ أَشَقِّ الْأَصواتِ نُطقاً، وَهيَ بَعيدَةٌ في مَخْرَجِها، وَقَدْ لوحِظَ الاخْتِلافُ الْحاصِلُ بينَ جَماعَةِ النّاطِقينَ مِنَ الْقَبائِلِ في تَخفيفِها وَتحقيقِها، وَعَليهِ، فالاخْتِلافُ موجودٌ بينَهُمْ في نُطْقِ الْهَمْزَةِ، "وَإِذا كانَتْ قَدِ اسْتُثْقِلَتْ، فَهيَ مَعَ مِثْلِها أَثْقَلُ"، (ابن يعيش، د.ت، 134/10) لِذلِكَ كانَ الْإِدْغامُ بين هَمْزَتينِ مُجْتَمِعَتينِ في كَلِمَتينِ أَمْراً يَحتاجُ مِنْ سيبويه الوُقوفَ عِنْدَهُ، إِذْ قالَ: "وَأَمّا الْهَمْزَتانِ فَليسَ فيهِما إِدْغامٌ في مِثْلِ قولِكَ: (قَرَأَ أَبوكَ) وَ(أَقْرِئْ أَباكَ)؛ لِأَنَّكَ لا يَجوزُ لَكَ أَنْ تَقولَ: (قَرَأَ أَبوكَ) فَتُحَقِّقَهُما، فَتَصيرَ كَأَنَّكَ إِنَّما أَدْغَمْتَ ما يَجوزُ فيهِ الْبيانُ، لِأَنَّ الْمُنْفَصِلينِ يَجوزُ فيهِما الْبيانُ أَبَداً، فَلا يَجْريانِ مَجْرى ذلِكَ. وَكَذلِكَ قالَتْهُ الْعَرَبُ، وَهوَ قولُ الْخَليلِ وَيونُسَ. وَزَعَموا أَنَّ **ابْنَ أَبي إِسحاقَ** كانَ يُحَقِّقُ الْهَمْزَتينِ وَأُناسٌ مَعَهُ، وَقَدْ **تَكَلَّمَ بِبَعْضِهِ الْعَرَبُ**، وَهوَ **رَديءٌ**، **فَيَجوزُ الْإِدْغامُ** في قولِ هؤُلاءِ، وَهوَ **رَديءٌ**". (سيبويه، 2009، 4/443)

وفي الْحَقيقَةِ، إِنَّ النَّصَّ السّابِقَ قَدْ يَقودُ الْمَرْءَ إِلى الاعْتِقادِ بِإِنْكارِ تَحْقيقِ الْهَمْزَتينِ الْمُنْفَصِلَتينِ، وَلا شَكَّ أَنَّ فَهْماً كَهذا، سيُقْحِمُهُ في الاجْتِراءِ عَلى سيبويه، وَإِحالَتِهِ إِلى إِشْكاليَّةٍ تُضْعِفُ مِنْ صَنيعِهِ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّهُ –عياذاً باللهِ– سيُسْهِمُ في إِيقاعِهِ ضِمْنَ دائِرَةِ الْإِنْكارِ لِقِراءاتٍ قُرآنيَّةٍ حَقَّقَتِ الْهَمْزَ عَلى أَلْسِنَةِ قُرّائِها؛ فَقَدْ جاءَتْ قِراءاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ تُحاكي النَّمَطَ الَّذي ساقَهُ سيبويه (قَرَأَ أَبوكَ) في قولِ اللهِ تعالى: ﴿**السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ**﴾ (النّساء 4: 5)؛ إِذْ قَرَأَ قالون والبزّي وأبو عمرو وَرُويس وابن شنبوذ بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ الْأولى وَتَحْقيقِ الثّانيَةِ، وَقَرَأَ الْأَصْفَهاني وورش وأبو جعفر والأزرق بِتَحْقيقِ الْهَمْزَةِ الْأولى وَتَسْهيلِ الثّانيَةِ، كما قَرَأَ الْأَزْرَق وقنبل بِتَحْقيقِ الْهَمْزَةِ الْأولى وَتَسْهيلِ الثّانيَةِ وَإِبْدالِها أَلِفاً، أَمّا قِراءَةُ الْجَماعَةِ فَكانَتْ بِتَحْقيقِ الْهَمْزَتينِ. (يُنظر: الخطيب، 2002، 2/15–16) أَمّا النَّمَطُ الآخَرُ، وَهوَ (أَقْرِئْ أَباكَ) فَـ"لَمْ تَلْتَقِيا في الْقُرآنِ أولاهُما ساكِنَةٌ". (ابن الباذش، 1983، 1/199)

وَفي هَدي نَصّ سيبويه، وَعَرْضِهِ عَلى قِراءاتِ السّابِقينَ الَّذين ثَبُتَ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْغِموا الْهَمْزَتينِ في الْقِراءَةِ الْمُقَدَّمَةِ، يمكِنُ الْخُروجُ عَلى ما غَلَّطَهُ الْقُرّاءُ وَبَعْضُ النَّحويّينَ لسيبويه وَتوهّموا فَهْمَهُ فَأَنْكَروا عليهِ إِدْغامَ الْهَمْزَةِ؛ ولكِنَّ ما يُفْضي إِليهِ النَّصُّ إِنَّما هو نَتيجَةٌ حاصِلَةٌ في النَّظَرِ إِلى دَقائِقِهِ؛ فَقولُ سيبويه: (لا يَجوزُ لَكَ أَنْ تَقولَ: (قَرَأَ أَبوكَ)، **فَتُحَقِّقَهُما**) يَسْتَدْعي النَّظَرَ والتّوصيفَ لِمُقْتَضى بِنْيَةِ الْجُمْلَةِ مِن وَجْهٍ مَنْهَجِيٍّ دَلاليٍّ؛ إِذْ إِنَّ كَلِمَةَ (**فَتُحَقِّقَهُما**) يَتَرَتَّبُ عَليها أَنْ يَقومَ النّاطِقُ بِتَحْقيقِ الْهَمْزَتينِ بِكُلِّ أوصافِهِما وَخَصائِصِهِما، بيدَ أَنَّ أَمْراً كَهذا مُحالٌ، لا يَسْتَقيمُ مَعَ سياقِ الْجُمْلَةِ الَّتي تَنْهَضُ بِفِكْرَةِ التَّحْذيرِ مِنْ إِدْغامِ الْهَمْزَتينِ، وَحَقُّهُما الْبيانُ والتَّحْقيقُ، فَضْلاً عَنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتي تَلْحَقُها تُؤَيِّدُ جوازَ تَحْقيقِ الْهَمْزَتينِ مُطْلَقاً، لِذلِكَ حَذَّرَ الْمُشْتَغِلينَ بِالدَّرْسِ الْعَربيّ، مِنْ قياسِ إِدْغامِ الْهَمْزَتينِ عَلى كُلِّ الصّيَغِ الْعَرَبيَّةِ، وَهذا الطَّرْحُ إِنَّما يَسْتَبينُ مِنْ وَقْعِ قولِهِ: (**فَتَصيرَ كَأَنَّكَ إِنَّما أَدْغَمْتَ ما يَجوزُ فيهِ الْبيانُ، لِأَنَّ الْمُنْفَصِلينِ يَجوزُ فيهِما الْبيانُ أَبَداً، فَلا يَجْريانِ مَجْرى ذلِكَ**). وَهذا الْفَهْمُ إِنّما يَهْدي الْمَرْءَ لِيُدْرِكَ أَنَّ النَّصَّ قَدْ تَعَرَّضَ لِتَصْحيفٍ أو سوءِ فَهْمٍ للتَّثْقيطِ الْحاصِلِ فوقَ الْكَلِمَةِ، وَالَّذي يبدو أَنَّ الْمُحَقِّقَ –رَحِمَهُ اللهُ– وَجَدَ شَكْلَ الْكَلِمَةِ بِخَطِّها الْقَديمِ في الْمَخْطوطِ عَلى الشّاكِلَةِ الآتيَةِ: (**فتخففهما**)، فتوهَّمَ أَمْرَ التَّثْقيطِ الحاصِلِ من تَتابُعِ نِقاطٍ أَعْلاها، وَلا سيّما إِذا ما عَلِمْنا أَنَّ

الْمَخْطوطاتِ الْقَديمَةَ يَصْعُبُ تَقييمُها خطأً ونَقطاً.

وباسْتِصْفاءِ ما تَقَدَّمَ، فَالْمَرْءُ يَجِدُ نَفْسَهُ –إِنْ ثَبَتَتْ صِحَّةُ ما ذُكِرَ وَما سَيأْتي ذِكْرُهُ– ذاهِباً إِلى الْعُدولِ عَنِ الصّيغَةِ (فَتُحَقِّقُهُما) إِلى الصّيغَةِ الشَّكْليَّةِ الدَّلاليَّةِ الأَصيلَةِ (فَتُخَفِّفُهُما) لِيَسْتَقيمَ حالُ النَّصِّ عِنْدَ سيبويه. وَقَدْ تَتَرَجَّحُ صِحَّةُ هذا الطَّرْحِ في الصّيغَةِ الأَصيلةِ انْطِلاقاً مِنْ عِدَّةِ ثوابِت:

أَوَّلاً: تَأْسيساً عَلى نَصِّ سيبويه حينَ قالَ: **(وَزَعَموا أَنَّ ابْنَ أَبي إسحاقَ كانَ يُحَقِّقُ الْهَمْزَتينِ وَأُناسٌ مَعَهُ)**؛ (سيبويه، 2009، 443/4) يَفْهَمُ الْمَرْءُ أَنَّ ابْنَ أَبي إِسْحاقَ كانَ يُحَقِّقُ الْهَمْزَتينِ، وَلا يَسْتَغْني عَنْ إِحْداهِما، لكِنَّ هذا الْحُكْمَ مَرْدودٌ عِنْدَ أَهْلِ الْقِراءاتِ، فابْنُ إِسْحاقَ، وَهوَ أَبو مُحمّد يَعقوب بنُ إِسْحاقَ بنُ زيدٍ الْحَضْرَميّ، روىَ لَهُ رُوَيس قِراءاتٍ لَمْ نَشْهَدْ لَها تَسْهيلاً لِلْهَمْزَتينِ؛ بَلْ يَجِدُ الْمَرْءُ أَنَّ رُوَيس قَرَأَ مِنْ طَريقِ أَبي الطّيّب بِإِسقاطِ الْهَمْزَةِ الْأُولى وَتَحْقيقِ الثّانيَةِ، وروى أيضاً مِنْ غيرِ طَريقِ أَبي الطيّب بِتَحْقيقِ الْهَمْزَةِ الأولى وَتَسْهيلِ الثانيَةِ، أمّا الْجَماعَةُ فَكانَتْ عَلى تَحْقيقِ التِّنْتين؛ (يُنظر: الخطيب، 2002، 15/2–16) وَعَلى هذا الْمُلْحَظِ فَإِنَّ ابْنَ أَبي إِسْحاقَ لَمْ يُحَقِّقِ الْهَمْزَتينِ، لِذلِكَ فَإِنَّ ما تَعَرَّضَتْ لَهُ كَلِمَةُ (فَتُحَقِّقُهُما) في السّياقِ السّابِقِ مِنْ تَصْحيفٍ، وَرَدَ أيضاً في الْكَلِمَةِ (يُحَقِّق)، وَكانَ حَقُّها أَنْ تكونَ (يُخَفِّف) للاسْتِقامَةِ مَعَ مَعْنى النَّصّ؛ بِدَليلِ الْفِعْلِ **(وَزَعَموا)** الَّذي قامَ هُنا عَلى التَّشْكيكِ عِنْدَ سيبويه مِنْ أَمْرٍ افْتَرَضَتْهُ طائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ بِتَخْفيفِ الْهَمْزَتينِ عِنْدَ ابْنِ أبي إِسْحاقَ، وَمِنْ أَجْلِ ذلِكَ جاءَ سيبويه مُقَوِيّاً إِحْلالَ (يُخَفِّف) بَدَلاً مِنْ (يُحَقِّق) بِقولِهِ: **(وَقَدْ تَكَلَّمَ بِبَعْضِهِ الْعَرَبُ، وَهوَ رَديءٌ، فَيَجوزُ الإِدْغامُ في قولِ هؤُلاءِ، وَهوَ رديءٌ)**، فسيبويه يَرْمي إِلى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ أَدْغَموا الْهَمْزَتينِ بَعْدَ تَسْهيلِهِما، لا تَحْقيقِهِما، وهذا مُدَعَمٌ بِقولِهِ السّابِقِ: **(فَتَصيرَ كَأَنَّكَ إِنَّما أَدْغَمْتَ ما يَجوزُ فيهِ الْبيانُ، لِأَنَّ الْمُنْفَصِلينِ يَجوزُ فيهِما الْبيانُ أَبداً)**. وَمِنْ هُنا فَإِنَّ الرَّداءَةَ عِنْدَ سيبويه ماثِلَةٌ بِإِدْغامِ ما حَقُّهُ الْبيانُ.

ثانياً: وَلِيزْدادَ الباحثانِ يقيناً كانتِ العودَةُ إِلى مَخْطوطِ كِتابِ سيبويه الْمُوْدَعِ في مَكْتَبَةِ جامِعَةِ الرّياضِ، للنّاسِخِ فَضل نصّار الشّافعيّ، وَالْمَنْسوخِ بِتاريخِ (1295هـ)؛ فَمِنْ خِلالِ النَّظَرِ في الْمَخْطوطِ يَتَبَيَّنُ صِحَّةُ التّوجّهِ السّابِقِ، مِنْ خِلالِ إِرْجاعِ النَّصِّ إِلى صيغَتِهِ الأَصْليَّةِ لِتَحْقيقِ الاسْتِقامَةِ في النَّصّ؛ وَهذا الطَّرْحُ مُدَعَّمٌ بِإِرْفاقِ صورَةٍ مُجْتَزَأَةٍ مُرْفَقَةٍ في الْخُطاطَةِ التّالِيَةِ:

وَثَمَّةَ مَخْطوطٌ آخَرُ يَحْمِلُ تَأْكيداً لِنَقْطِ الصيغَةِ الْمَعْقودِ عَليها خِلافٌ، وَالْمُسْتَحَقّ لَها إِعادَةُ نَظَرٍ؛ إِذْ تَبيَّنَ في نُسْخَةِ مَخْطوطِ كِتابِ سيبويه، نُسْخَةِ الإِسْكوريال، (629هـ)، (Casiri 1, Derenbourg 1) أَنَّ الصّيغَةَ جاءَتْ بِلَفْظِ (فَتُخَفِّفُهُما)، وَذلِكَ واضِحٌ في الرَّسْمِ الْمُقْتَبَسِ التّالي:

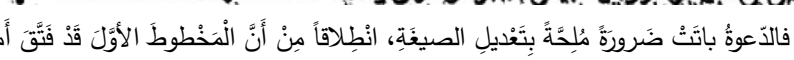

ثالِثاً: وَمِنْ هُنا فالدّعوةُ باتَتْ ضَرورَةً مُلِحَّةً بِتَعْديلِ الصيغَةِ، انْطِلاقاً مِنْ أَنَّ الْمَخْطوطَ الأَوّلَ قَدْ فَنَّدَ أَمْراً آخَرَ في الذِّهْنِ لتَدعيمِ ما تَقَدَّمَ؛ إِذْ إِنَّ سياقَ نَصِّ سيبويه قائِمٌ عَلى كَلِمَةِ (فَتُخَفِّفُهُما)، وَبِهذا يُمْكِنُ تَصويبُ ما وَقَعَ بِهِ الْمُحَقِّقُ مِنْ توهُّمِ إِقْحامِ الْهَمْزاتِ في الْأَمْثِلَةِ الَّتي قَدَّمَها سيبويه، وَالْعُزوفِ عَنْها، حينَ قال: (وَأَمّا الْهَمْزَتانِ فَليسَ فيهِما إِدْغامٌ في مِثْلِ قولِكَ: (قَرَا ابوكَ) وَ(أَقْرِى اباكَ). فَمِنَ الطَّبيعيّ أَنْ تَنْهَضَ هذِهِ الْفِكْرَةُ وَلا سيّما إِذا عَلِمْنا أَنَّ الْمَخْطوطاتِ الْقَديمَةَ خاليَةٌ مِنَ الْهَمْزاتِ.

رابِعاً: ثَمَّةَ نَصٌّ للسّيرافي مُحْتوٍ عَلى إِشاراتٍ تَشي بِإِدْراكِ التّوجُّهِ السّابِقِ مِنْ جِهَةٍ، والوَعيِ بِما حَصَلَ في نَصِّ سيبويه مِنْ تَصْحيفٍ وَسوءِ فَهْمٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى، الأَمْرُ الَّذي انْعَكَسَ عَلى بيانِ عِلَّةِ الرَّداءَةِ مِنْ بَعْدُ، إِذْ قالَ شارِحاً قولَ سيبويه: "توهَّمَ بَعْضُ الْقُرّاءِ أَنَّ سيبويه أَنْكَرَ إِدْغامَ الْهَمْزَةِ... وَإِنَّما أَنْكَرَهُ عَلى مَذْهَبِ مَنْ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ، وَهوَ الْمُخْتارُ عِنْدَنا. وَقَدْ بيَّنَ ذلِكَ بِقولِهِ: فَقَدْ يَجوزُ الْإِدْغامُ في قولِ هؤلاءِ، قالَ سيبويه وَمِمّا أَجْرى مَجْرى الْمُنْفَصِلينِ قولُهُمْ: (اقْتَتَلوا) و(يَقْتَتِلونَ) وَأَظْهَروا التّاءينِ، وَلَمْ يَجْعَلوهُما بِمَنْزِلَةِ (احْمَرَّ) وَأَصْلُهُ (احْمَرَرَ)". (السيرافي، 2008، 406/5) وَهذا يُعَزِّزُ مِنِ ارْتِفاعِ النَّصِّ عَنِ تَحْقيقِهِ الَّذي أُجْرِيَ مَجْرى الْعادَةِ؛ لِأَنَّ السّيرافي يَعْقِدُ حَقيقَةَ الْأَمْرِ في قولِهِ: (وَإِنَّما أَنْكَرَهُ عَلى مَذْهَبِ مَنْ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ، وَهوَ الْمُخْتارُ عِنْدَنا).

وَتَجْدُرُ الْإِشارَةُ في السّياقِ السّابِقِ إِلى القولِ: إِنَّ سيبويه حَكَمَ بالرَّداءَةِ عَلى مَنْ قامَ بِإِدْغامِ الْهَمْزَتينِ بَعْدَ تَخْفيفِهما، وَعِلَّةُ ذلِكَ –كَما تَقَدَّمَ– تَكْمُنُ في إِدْغامِ ما حقُّهُ الْبيانُ، وَبُغيةَ التَّحْقيقِ أَكْثَرَ في هذا الْأَمْرِ يُطِلُّ الْمَرْءُ عَلى قولِ ابْنِ الباذِشِ: "الْهَمْزَةُ يُتْرَكُ فيها إِعْلالُ الْإِدْغامِ؛ لِأَنَّ التَّخْفيفَ يَلْزَمُ إِحْداهُما إِذا اجتَمَعَتا".(ابن الباذش، 1983، 198/1) وَنَظيرُ ذلِكَ نَجِدُهُ عِنْدَ ابْنِ يَعيشَ حينَ قالَ: "إِذا الْتَقَتْ هَمْزَتانِ في غيرِ موضِعِ الْعينِ، فَلا إِدْغامَ فيهِما، وَلَهُما بابٌ في التَّخْفيفِ هوَ أَولى بِهِما مِنَ الْإِدْغامِ". (ابن يعيش، د.ت، 134/10)

إِذَنْ، فَإِنَّ ما يَهْتَدي إِليهُ الْمَرْءُ في السّياقينِ السّابِقينِ لا يَخْرُجانِ عَنِ الْحَقيقَةِ الَّتي قَدَّمَها سيبويه في إِطارِ إِدْغامِ الْهَمْزَتينِ الْمُخَفَّفَتينِ؛ فَعِنْدَما يوجّهُ الْمَرْءُ أَنْظارَهُ صوبَ القولينِ السّابِقينِ، فَإِنَّهُ سيَجِدُ أَنَّ النّاطِقَ بِالْهَمْزَتينِ مِنْ كَلِمَتينِ يَمْلِكُ قُدْرَةً عَلى تَخفيفِ

إِحْداهِما بِيُسْرٍ وَسُهولَةٍ، وَهوَ أَيْسَرُ عِنْدَ النّاطِقينَ مِنْ تَحْقيقِهما جَميعاً، لكِنْ يُعْتَبَرُ الْإِدْغامُ رَديئاً بَعْدَ تَخْفيفِهما، وَهذا مُسْتَلٌّ في الْفَهْمِ مِنَ قولِ أَبي الْفِداء: "وَأَمّا إِدْغامُ الْهَمْزَةِ في مُقارِبِها، سواءٌ كانَتْ عيناً مُضاعَفَةً أو غيرَهُما فَمُمْتَنِعٌ، لِما ثَبُتَ فيها مِنْ جوازِ التَّخْفيفِ الَّذي يَحْصُل بِهِ سُهولَتُها، وَعِنْدَ التَّخْفيفِ يَتَعَذَّرُ الْإِدْغامُ؛ لِأَنَّها إِمّا أَنْ تُحْذَفَ فَلا إِدْغامَ، وَإِمّا أَنْ تُسَهَّلَ فَتصيرُ كَحُروفِ اللّينِ، فَلا إِدْغامَ عَلى أَنَّها هَمْزَةٌ، بَلْ تُدْغَمُ عَلى أَنَّها حَرْفُ لينٍ. وَإِذا امْتَنَعَ إِدْغامُها في مُقارِبِها امْتَنَعَ إِدْغامُ مُقارِبِها فيها لِذلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ يُؤَدّي إِلى إِدْغامِ الْأَدْخَلِ في الْفَمِ في الْأَدْخَلِ في الْحَلْقِ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَدْخَلُ الْحُروفِ في الْحَلْقِ". (أبو الفداء، 2000، 2/322-323)

وَمِنْ أَجْلِ ما سَبَقَ، فَالْغَرابَةُ صارَتْ قائِمَةً أَمامَ تَسَرُّعِ بَعْضِ الْمُحْدَثينَ في مُناكَفَةِ سيبويه والاجْتِراءِ بِحِدَّةٍ عَليهِ، وَمِنْ هُنا، فَإِعادَةُ النِّداءِ باتَتْ لُزوماً على الْمُحدَثينَ بِتَجْديدِ النَّظَرِ في الْأَحْكامِ التَّجْريحيّةِ أوِ الظّنّيَّةِ مِنْ نَحوِ: (وَحَسْبُنا في الرَّدِّ عَليهِ: يَقْصِدُ سيبويه)، إِذِ اتَّجَهَ بَعْضُ الْمُحْدَثينَ أَثْناءَ مُناقَشَةِ النِقاءِ الْهَمْزَتينِ، فَقالَ: "أَمّا أَنَّهُ ليسَ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ فَحَسْبُنا في الرَّدِّ عَليهِ، وَبيانُ عَدَمِ صِحَّةِ قولِ سيبويه، وَهوَ يَتَحَدَّثُ عَنِ اجتِماعِ الْهَمْزَتينِ"، (ستيتية، 1994، ص74) وَقَدِ اسْتَدَلَّ بِنَصٍّ لسيبويه نَفْسِهِ يُقَوّي مِنَ التَّوَجُّهِ في تَحقيقِ نَصِّ سيبويه، وهوَ: "ليسَ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ أَنْ تَلْتَقي هَمْزَتانِ **فَتُحَقَّقا**، وَمِنْ كَلامِ تَخْفيفُ الْأولى وَتَحْقيقُ الآخِرَةِ، وَهوَ قولُ أَبي عَمرو... وَمِنْهُمْ مَنْ يُحَقِّقُ الأولى ويُخَفِّفُ الآخرة، سَمِعْنا ذلِكَ مِنَ الْعَرَبِ". (سيبويه، 2009، 3/549)

وَلَعَلَّ هذا النَّصَّ يَدْفَعُ بِالْمَرْءِ إِلى إِعادَةِ النَّظَرِ مَرَّةً أُخْرى في السياقِ الوارِدِ فيهِ مِنْ نَحوٍ، وَمُلازَمَةِ تَحْقيقِ النَّصِّ مِنْ نَحوٍ ثانٍ؛ لِأَنَّ الْإِخْلاصَ في تَحْقيقِ هذا النَّصِّ يَعْني كَشْفَ عِلَّةِ الرَّداءَةِ، وَتَسْهيلَ توظيفِهِ مِنْ بَعْدُ عَلى أَساسٍ صَحيحٍ. فَقَدْ كانَ مِنْ نَتيجَةِ هذا التّوَهُّمِ أَنَّ كَثيراً مِنَ الْمُحْدَثينَ ساقوا النَّظَرَ عَلى أَساسِ التَّصْحيفِ الْمَبْنيّ في النَّصِّ؛ إِذْ إِنَّ سياقَ الْجُمَلِ يَقْضي وَفْقَ قياسٍ عِلْميٍّ أَنْ تَكونَ صيغَةُ الْكَلِمَةِ (**فَتُخَفَّفا**)، وَأَيّاً يَكُنْ، وَبَعيداً عَنْ فَرَضيَّةِ الاعْتِباطِ فَإِنَّ الْمَخْطوطَ الْمُوْدَعَ في مَكْتَبَةِ جامِعَةِ الرّياضِ يُسْنِدُ هذا الطَّرْحَ، وَمِنْهُ:

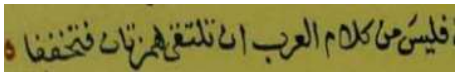

وَفي دِعامَةٍ أُخْرى يَجِدُ الْباحِثانِ الْأَمْرَ عينَهُ في مَخْطوطِ الإسكوريال الْمَنْسوخِ بِخَطٍ مَغْربيٍّ:

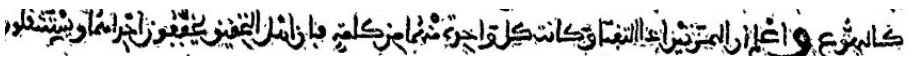

وما دامَ الاسْتواءُ عَلى الصّورَةِ الَّتي رُجِّحَتْ في نَصِّ سيبويه؛ فَالْمَرْءُ سيَدْفَعُ نَفْسَهُ عَنْ لُجَّةِ الأحكام وَصَخَبِ النُّقادِ الْمُتَسَرِّعينَ، الَّذين اسْتَدْعاهُمُ النَّظَرُ في نَصِّ سيبويه بِصيغَتِهِ الْقَديمَةِ، فقالَ بَعْضُهُمْ أَثْناءَ مُناقَشَةِ النِقاءِ الْهَمْزَتينِ عِنْدَ سيبويه: "وَلا يَعْني اتّفاقنا هذا أَنّنا نَتَّفِقُ مَعَهُ فيما ذَهَبَ إِليهِ مِنْ أَنَّهُ **ليسَ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ أَنْ تَلْتَقي هَمْزَتانِ فَتُحَقَّقا**؛ لِسَبَبٍ بَسيطٍ هوَ أَنَّ تَحْقيقَ الْهَمْزَتينِ ظاهِرَةٌ لُغويَّةٌ موجودَةٌ لا سَبيلَ إِلى إِنْكارِها... ممّا يَدْفَعُنا إِلى أَنْ نَتَساءَلَ: فَعَلى أَيِّ أَساسٍ بَنى سيبويه دَعواهُ بِأَنَّهُ ليسَ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ أَنْ تَلْتَقي هَمْزَتانِ فَتُحَقَّقا؟". (حمدان، 2005، ص32-33)

خاتمةُ الْبَحْثِ

حاوَلَ الْبَحْثُ الْحاليُّ دِراسَةَ الْمُسْتوى الصّوتيّ الْمَحْكومِ عَليهِ بالرَّداءَةِ عِنْدَ سيبويه، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقِفَ عَلى مُسوِّغات الرَّديءِ الْمودَعَةِ في (الْكِتاب)، ويَتَبَيَّنَ تالياً الْمَعاييرَ الَّتي احْتَكَمَ إِليها سيبويه قاصِداً بِذلِكَ تَقْديمَ السَّمْتِ الْعَرَبيّ عِنْدَ الْمُتَخَصِّصينَ أَوّلاً، والنّاشِئَةِ ثانياً. فَأَمْكَنَ التَوصُّلُ إِلى نَتائِجَ قَدْ يَجِدُ فيها الْقُرّاءُ ما يُضْفي جَديداً إِلى الدَّرْسِ اللُّغويّ في الْعَرَبيَّةِ، وَقَدْ ولَجَ الْبَحْثُ إِلى جُمْلَةِ النَّتائِجِ الآتية:

– ميَّزَ الْبَحْثُ بَعْدَ الاسْتِقْراءِ والتَّحْليلِ بينَ الْحُكْمِ النَّقْديّ والّلاحِقَةِ النَّقْديَّةِ؛ وَقَدِ اتَّضَحَ أَنَّ الْحُكْمَ النَّقْديَّ عِنْدَ سيبويه جيءَ بِهِ كَأَساسٍ للتّعامُلِ مَعَ الْأَداءِ اللُّغويّ مِنْ جِهَةِ الاسْتِقامَةِ، أَمّا الّلاحِقَةُ النَّقْديَّةُ فَكانَتْ مَشْفوعَةً بِتبْريراتٍ حِجاجيَّةٍ تَرْتَدُّ في وِجْهَتِها إِلى اعْتِباراتٍ مُحَدَّدَةٍ بِعينِها، وَلا شَكَّ أَنَّها بَراعَةٌ ذِهْنيَّةٌ عِنْدَ سيبويه حينَما اسْتَطاعَ تَرْسيخَ قواعِدِ اسْتِقامَةِ الْكَلامِ في كِتابِهِ؛ فَالْكَلامُ في وَصْفِ الاسْتِقامَةِ جاءَ كَحُكْمٍ نَقْديّ مَبْنيّ عَلى صِحَّةِ التَّرْكيبِ، أَمّا الرَّداءَةُ فَقَدِ اسْتَطاعَ الْبَحْثُ أَنْ يَضَعَها في خانَةِ اللّواحِقِ وَفْقاً للاعْتِباراتِ الَّتي سَلَكَها سيبويه، لِذلِكَ فَإِنَّ الدّوالَّ وَالْإِشاراتِ الْمُمَهِّدَةَ لانْتِقالِ الرَّديءِ مِن حيِّزِ الْمَفْهومِ إِلى الاصْطِلاحِ باتَ أَمْراً مُقْنِعاً، وَهذا يُحَقِّقُ مِنْ بَعْدُ اصْطِلاحاً مُحَدَّداً للرَّديءِ في الْمُسْتوى الصّوتيّ عِنْدَ سيبويه في كِتابِهِ؛ إِذْ إِنَّ الرَّديءَ مُصْطَلَحٌ يَقِفُ عَلى مَبْدَأِ التَّوَهُّمِ في الْقياسِ عَلى الْقاعِدَةِ الْمُسْتَقيمَةِ، ويُكَرِّرُ وُقوفَهُ كَذلِكَ عَلى مَبْدَأِ الْقِلَّةِ في السَّماعِ.

– كانَ مِنْ ثَمَرَةِ هذا الْبَحْثِ الوُقوفُ عَلى مَعاييرِ لاحِقَةِ الرَّديءِ، وَقَدِ اسْتَطاعَ الْبَحْثُ أَنْ يَكْشِفَ عَنْ تِلْكَ الْمَعاييرِ بَعْدَ فَحْصِها

عَلى الْمُستوى الصّوتيّ عِنْدَ سيبويه، فَخَلُصَ إلى أَنَّها مُسوِّغاتٌ مِعياريَّةٌ تَعْليميَّةٌ تَتَمَثَّلُ بِتوَهُّمِ بَعْضِ النّاطِقينَ مِنْ أَبْناءِ الْعَرَبيَّةِ قياسَ نُطْقِ الْكَلِمَةِ الْمُرَدَّأَةِ عَلى كَلِمَةٍ قياسيَّةٍ مَشْهورَةٍ، وَبِطَبيعَةِ الْحالِ فَمِعيارُ قياسِ التّوَهُّمِ مَغْموسٌ بِمِعيارِ قِلَّةِ السَّماعِ الْمَصْحوبِ بِقِلَّةِ الاسْتِعْمالِ عِنْدَ النّاطِقينَ.

– دَعا الْبَحْثُ إلى الْحِرْصِ عَلى مُسْتوى الرَّديءِ لِأَغْراضٍ تَعْليميَّةٍ، فَهوَ مَطْلَبٌ لَهْجويٌّ في الْمقامِ الأَوَّلِ، والرَّديءُ ليسَ غَريمَ النّاطِقينَ مِنْ أَبْناءِ الْعَرَبيَّةِ؛ فَلَمْ يَظْهَرِ الرَّديءُ عِنْدَ سيبويه كَلاحِقَةٍ نَقْديَّةٍ مَرْدودَةٍ في الْكَلامِ، بِمَعْنى لَمْ يَقُمْ مَبْدَأُ لاحِقَةِ الرَّديءِ عَلى اطِّراحِ الْأَلْفاظِ وَالْغُزوفِ عَنِ الْأَداءِ، فَجاءَ بِهِ سيبويه للتَّنْبيهِ عَلى الاسْتِقامَةِ والشُّهْرَةِ أَثْناءَ التَّقْعيدِ، وَبِقَصْدِ الْمِعياريَّةِ التَّعْليميَّةِ في مُسْتوى الْخِطابِ الرَّسْمي.

– اسْتِطاعَ الْبَحْثُ أَنْ يَميزَ بينَ لواحِقَ نَقْديَّةٍ مُتَصاحِبَةٍ في مَسْأَلَةٍ واحِدَةٍ؛ مِنْ نَحوِ (رَديء، غَلَط، قَليل رَديء)، وَقدِ اسْتَنَدَ الْبَحْثُ إلى ضَرورَةِ الْوُقوفِ عَلى الْفُروقِ الَّتي اسْتَكانَتْ في كُلِّ لاحِقَةٍ وَفْقَ سياقِها، فَهيَ لَمْ تُؤتَ مِنْ قبيلِ التَّرادُفِ أو التَّشاكُلِ، بَلْ جاءَتْ كُلُّ لاحِقَةٍ مَقْصودَةً في سياقِها، مُسْتَقِلَّةً في دَلالَتِها.

– لَفَتَ الْبَحْثُ أَنْظارَ الدّارِسينَ إلى ضَرورَةِ التَّحْقيقِ في النُّصوصِ، وَعَدَمِ التَّسْليمِ لِكُلِّ ما عَهِدَهُ الزَّمَنُ مِن مُؤَلَّفاتٍ قَدْ يَلوي أَلْفاظَها التَّصْحيفُ والتَّحْريفُ والطِّباعَةُ الْحَديثَةُ؛ وَهذا يَدعو إلى أَنْ يَسْتَنِدَ النَّصُّ إلى فَهْمِ دَلالَتِهِ أَوّلاً مِنْ أَجْلِ تَحْقيقِ الاسْتِقامَةِ الدَّلاليَّةِ والتّقَوّي بِها ساعَتِئذ، وَمِنْ ثَمَّ تُشْفَعُ حَقيقَةُ الْأُمورِ بِإيضاحِها عَبْرَ مَخْطوطاتٍ مِن مَنابِعَ أُخْرى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الاستراباذي، م، (1975م)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الإشبيلي، ع، (1980م)، ضرائر الشّعر، تحقيق: السّيّد إبراهيم محمّد، ط1، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

الأنصاري، ح، (1994م)، ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدّم له: عبد مهنّا، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، ع، (1970م)، ديوان عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، جمع وتحقيق: سامي مكي العاني، مجلة الآداب جامعة بغداد، 13، ص275–339.

أنيس، إ، (د.ت)، الأصوات اللّغويّة، (د.ط)، القاهرة: مكتبة نهضة مصر.

ابن الباذش، أ، (1983م)، الإقناع في القراءات السّبع، حقّقه وقدّم له: عبد المجيد قطامش، ط1، السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

البرزنجي، س، (2006)، النّقد النّحوي في فكر النّحاة إلى القرن السّادس الهجري، رسالة ماجستير، جمهورية العراق: جامعة ديالي.

ابن جنّي، ع، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجّار، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب.

الجوهري، إ، (1990)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.

الحُطيئة، ج، (2005م)، ديوان الحطيئة، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، ط2، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

حمدان، أ، (2005م)، الهمز بين القرّاء والنّحاة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية غزّة، 13(2)، ص23–51.

الحميداوي، ن، (2008)، الأحكام التّقويميّة في النّحو العربي دراسة تحليليّة، رسالة ماجستير، العراق: جامعة بغداد.

ابن خالويه، ح، (1992م)، إعراب القراءات السّبع وعللها، حققه وقدّم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الخطيب، ع، (2001م)، التقاء السّاكنين بين القاعدة والنص، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الكويت، 21(150)، ص7–132.

الخطيب، ع، (2002م)، معجم القراءات، ط1، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

الريامي، م، (2017)، المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية، ط1، عمّان: دار كنوز المعرفة.

الزجاجي، ع، (1985م)، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السّامرائي، ص، (2011)، الأحكام النّوعية والكميّة في النّحو العربي، ط1، عمّان: دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع.

ستيتية، س، (1994م)، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة يعقوب الحضرمي، مجلة مجمع اللّغة العربية الأردني، 18(47)، ص65–85.

السّراحين، س، (2014)، أحكام التّقويم اللّغوي في القراءات القرآنية، أطروحة دكتوراة، الأردن: جامعة مؤتة.

أبو سعيد السيرافي، ح، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي سلمى، ز، (1988م)، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقّدم له: علي حسن فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
سيبويه، ع، (2009م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط5، القاهرة: مكتبة الخانجي.
سيبويه، ع، مخطوطة كتاب سيبويه، (629هـ)، نسخة الإسكوريال: (Casiri 1, Derenbourg 1).
ابن سيدة، ع، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.
ابن سيدة، ع، (د.ت)، المُخصّص، (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
الشّافعي، ف، (1295هـ)، مخطوطة كتاب سيبويه، الرياض: مكتبة جامعة الرياض.
الشّايب، ف، (1987م)، ضمائر الغيبةِ أصولها وتطوّرها، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، 8(46)، ص5-47.
الفارسي، ح، (1990م)، التّعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، ط1، (د.م): (د.ن).
الفارسي، ح، (1992م)، الحجّة للقراء السّبعة، حقّقه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح، ط1، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث.
ابن فارس، أ، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، بيروت: دار الفكر.
أبو الفداء، ع، (2000م)، الكناش في فنّي النّحو والصّرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، ط1، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
الفراهيدي، خ، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط)، (د.م): دار ومكتبة الهلال.
الفرزدق، ه، (1987م)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
القواسمة، ق، (2007)، طعن النّحاة واللّغويين في لغات العرب، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة مؤتة.
الكفوي، أ، (1998م)، الكُليّات مُعجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، قابَله على نُسخةٍ خطيّةٍ وأعدّه للطّبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
المبرّد، م، (1994م)، المُقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
ابن منظور، م، (2003م)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.
أبو نوّاس، ع، (2015)، التّصنيف اللّغوي بين المقبوليّة والأفضليّة اللُّغة الرّديئة أنموذجاً، مجلّة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 42(2)، ص329-342.
ابن يعيش، م، (د.ت)، شرح المفصّل، (د.ط)، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.

The Phonetic Classification of 'Inelegant Language' in Sibawayhi's Al-Kitab

*Mohamed ALAzzam, Mohamed Awaad**

ABSTRACT

This paper implores what is evaluated and judged on a phonetic level as an inelegant and unconventional grammatical structure in Sibawayhi's book, Al-Kitab (d. 180 H) according to its alignment with grammatical principles. This is achieved by justifying the factors of this unconventionality and limitations of its application. Subsequently, this research paper explores the scientific evaluation of inelegance as a judgment, specifically when gauging its evidence in the rhetoric of many early linguistic scholars and intellectuals. This impact is evident whether in this grammatical inquiry into Arabic linguistic standards and grammatical foundations, or in its structuring of standard spoken Arabic. This research paper's innovative focus is in its expository and accurately identification of the factors leading to grammatical classifications as: inelegant; very inelegant; wrong; slightly inelegant. It also proposes inquiring into whether Sibawayhi's classification is an attempt to categorize linguistic levels or is simply an employment of descriptive synonyms to attribute to inelegant linguistics.

Keywords: Inelegant; phonetic level; Al-Kitab; Sibawayhi.

* The University of Jordan.

Received on 6/1/2020 and Accepted for Publication on 25/2/2020.